الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر –بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2015

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2014

الموضـــــــــــوع

دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص :نقود ومالية

إعـــداد الطـــالب:

- **اسماء يحياوي**

إشراف الأستـــاذ:

- **مسمش نجاة**

السنة الجامعية :2014-2015

الإهـــداء

بعد الحمد والشكر لله عز وجل أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

إلى ...أمي وأبي محبة وطاعة ....

إلى... أبي من زوجي رحمه الله وأسكنه أعلى مراتب الجنة .

إلى... أمي من زوجي أطال الله في عمرها بصحة والعافية .

إلى ...زوجي وسندي ورفيق دربي محبة ووفاء وإخلاص (عقبة)

إلى ...جميع عائلة يحياوي كبار وصغار.

وإلى ...جميع عائلة حموية فردا فردا ببسكرة وتقرت وبواد سوف .

إلى... جميع صديقاتي وأساتذتي

" اللهم إجعلني ثمرة طيبة بين أهلي ومع زوجي

وأولادي في المستقبل "

" هذا الإهداء حتى وإن كان على ورقة من ذهب

أعتبر نفسي لم أقدم إلا القليل

لمن أحب "

شكر وعرفان

أشكر الله واحمده كثيرا على هذه النعمة الطيبة والنافعة

نعمة العلم والبصيرة

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء إلى كل من أمد لي يد العون

وساهم معي في تذليل ما واجهني من صعوبات وأخص بالذكر :

الأستاذة المشرفة : مسمش نجاة التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها وإرشاداتها

القيمة دون أن أنسى الأستاذ خوني رابح ، بن سماعين حياة كما

لايفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو من

بعيد إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

الملـــــخص :

هذه الدراسة هي رؤية جديدة لمفهوم الاستقرار المالي ، ونجد أن بحثنا يدور حول دراسة دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي وذلك بالاعتماد على الأدوات والوظائف التي تؤديها البنوك المركزية وتفادي الوقوع في المشاكل والعوائق التي تعرقل الهدف الأساسي مثل : المخاطر المالية ، الاضطرابات ، أسباب عدم الاستقرار المالي .

أما النتائج تتمثل في : الاستقرار المالي يعتبر من أهم الخطط الجديدة .

-الاستقرار المالي هدف مهم، تسعى البنوك المركزية إلى تحقيقه وذلك بالاعتماد على الخبراء .

الكلمات المفتاحية : البنوك المركزية ، الاستقرار المالي .

Résumé :

Cette étude est une nouvelle vision de la notion de stabilité financière, et nous trouvons que notre recherche va sur l'accès étudier le rôle des banques centrales dans la stabilité financière en se fondant sur les outils et les fonctions exercées par les banques centrales et d'éviter les problèmes et les obstacles qui entravent l'objectif principal, comme: les risques financiers, les troubles, les causes de l'instabilité Financial.

Les résultats sont : la stabilité financière est l'un des nouveaux plans plus importants .

La stabilité financière de l' objectif important , les banques centrales cherchent à atteindre en se fondant sur des experts .

Mots-clés : Des banques centrales, La stabilité financière.

فهرس المحتويات

العنـــــــوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
ملخص الدراسة	
مقدمة عامة	أ- ب-ج- د-هـ
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية	
تمهيد الفصل	08
المبحث الأول : أساسيات البنوك المركزية	09
المطلب الأول : تعريف البنوك المركزية	09
الفرع الأول : خصائصها	11
الفرع الثاني : أهدافها	15
المطلب الثاني : وظائف البنوك المركزية	16
المبحث الثاني : استقلالية البنك المركزي .	22
المطلب الأول : مفهومها ومعايرها .	22
الفرع الأول: مفهومها	22
الفرع الثاني: أهم معايير الاستقلالية	25
المطلب الثاني : الأسباب الداعية إلى استقلالية البنك المركزي.	27
الفرع الأول : أسباب سياسية	27
الفرع الثاني : أسباب اقتصادية	28
المطلب الثالث : أهمية واعتبارات تحقيق استقلالية البنك المركزي .	30
الفرع الأول : أهمية استقلالية البنك المركزي	30
الفرع الثاني : اعتبارات تحقيق استقلالية البنك المركزي	31
المطلب الرابع : الأبعاد الاقتصادية لاستقلالية البنك المركزي على متغيرات النشاط الاقتصادي .	34

الفرع الأول: استقلالية البنك المركزي و التضخم	34
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني : نظرة عامة على الاستقرار المالي.	
تمهيد الفصل	44
المبحث الأول : ماهية الاستقرار المالي .	45
المطلب الأول : تعريف الاستقرار المالي وأسسه .	45
الفرع الأول: تعريف الاستقرار المالي	45
الفرع الثاني : المقارنة بين أسس الاستقرار المالي و عدم الاستقرار المالي	49
المطلب الثاني : رهانات الاستقرار المالي	52
المطلب الثالث : أهمية الاستقرار المالي .	54
المبحث الثاني : أساسيات الاستقرار المالي .	56
المطلب الأول : أسباب عدم الاستقرار المالي .	56
المطلب الثاني : أنواع المخاطر المالية .	57
الفرع الأول: المخاطر المالية	58
المطلب الثالث : المخاطر التي تواجه النظام المالي .	60
الفرع الأول: تراجع الشفافية	60
الفرع الثاني: ديناميكية السوق	61
الفرع الثالث: الخطر المعنوي	61
الفرع الرابع: المخاطر النظامية	62
المبحث الثالث : مظاهر عدم الإستقرار المالي وتحليل سلامته	62
المطلب الأول : مظاهر عدم الإستقرار المالي	62
الفرع الأول: الذعر المالي	63
الفرع الثاني: الانهيار المالي	63
الفرع الثالث: عدم استقرار الاسعار	64
المطلب الثاني : تحليل سلامة الإستقرار المالي	65
الفرع الأول : تحليل السلامة في إطار كاملز	65
الفرع الثاني : مؤشرات السلامة المالية	67

الفرع الثالث : مؤشرات الحيطة الكلية	70
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث: دور و وسائل البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المالي	
تمهيد الفصل	76
المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية .	77
المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية	77
المطلب الثاني: أسس وأنواع السياسة النقدية	79
الفرع الأول : أسس السياسة النقدية	79
الفرع الثاني : أنواع السياسة النقدية	80
المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية	81
الفرع الأول : الأهداف الأولية	81
الفرع الثاني : الأهداف الوسيطة	83
الفرع الثالث : الأهداف النهائية	84
المطلب الرابع : أدوات السياسة النقدية	86
الفرع الأول : : أدوات السياسة النقدية الكمية	86
الفرع الثاني : : أدوات السياسة النقدية النوعية	92
المبحث الثاني : البنك المركزي والحفاظ على الاستقرار المالي .	94
المطلب الأول : دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي	94
المطلب الثاني :دور الإدارة الرشيدة لمصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه .	96
المطلب الثالث : وسائل المصارف المركزية لتحقيق الاستقرار المالي	98
خلاصة الفصل	100
خاتمة عامة	102
قائمة المراجع والمصادر	107

فهرس الأشكال

رقم الأشكال	العنوان	الصفحة
01	رهانات الاستقرار المالي.	54
02	استقلالية البنك المركزي والتضخم.	41

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	ترتيب درجة استقلالية البنوك المركزية في الدول الصناعية حسب دراسة Cukeirman خلال الفترة (1988–1990).	39
02	المقارنة بين أسس الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي.	50
03	مؤشرات السلامة المالية	70
04	مؤشرات الحيطة الكلية	73

مقـــدمة عـــامة

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية والدعامة الأساسية، للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم وتعتبر نشاطاته في غاية الأهمية كما إن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة ويلعب دورا مهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة.

ونجد أن البنك المركزي الهيئة التي تتولى إصدار أوراق البنكنوت وتضمن وسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة ما يترتب على ذلك من تأثيرات هامة على النظامين الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا فإن البنك المركزي لي بنكا أو مؤسسة عادية إذ يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي وذلك بماله من قدرة على إصدار وتدمير النقود من ناحية والقدرة على التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في إصدار النقود الودائع من جهة أخرى و هو بالتالي المهمين على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد الوطني وغالبا ما يكون البنك المركزي مؤسسة وحيدة وعامة سواء بقوة قانون أم بقوة واقع .

وأن بأقل ما يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على تحقيقه في أي وضع اقتصادي هو أن يكون له تأثير جوهري وفي الاتجاه المناسب على ائتمان المصارف على عرض النقد وعلى أسعار الفائدة مع أن هذه العوامل ليس الوحيدة المعنية بتأثيره .

وحتى يستطيع البنك المركزي تحقيق الأهداف التي يرسمها عليه أن يتمتع بقدر كبير من استقلالية القرار وتفادي التعجل الزائد للحكومة في رسم السياسة النقدية وهو ما يمنح الأخيرة الفعالية والكفاءة اللازمتين لها خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

فالاستقرار المالي في ظل العولمة هدف أساسي تراهن الدول على الوصول إليه .

فعندما تقوم البنوك المركزية بالتعامل مع البنوك المركزية في الدول الأخرى تجعلها تكسب معلومات جديدة فمن الممكن أن تساعدها في حل مشاكلها والوصول إلى الهدف المراد والذي تعتبره من أهم أهدافها

وهو الاستقرار المالي فنقول على هذا الترابط بأنه ترابط متين بين البنوك ويحقق عدة مزايا بالنسبة للبنكين المحلي والأجنبي من الناحية الإيجابية .

1- طرح الإشكالية:

ماهو دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي ؟

2- الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالبنك المركزي وماهي وظائفه ؟
- كيف تساهم البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال السياسة النقدية؟
- ماهو الاستقرار المالي وماهي مظاهره ؟

3- فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات السابقة الذكر يمكن صيغته كما يلي :

- البنك المركزي هو بنك البنوك والقائم على رأس النظام المصرفي وبنك الإصدار بالدرجة الأولى.
- تساهم البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال السياسة النقدية بتطبيق أدواتها بطريقة سليمة وبمحاربة التضخم .
- الاستقرار المالي هدف مهم تسعى البنوك المركزية للوصول إلى تحقيقه وله عدة مظاهر.

4- مميزات اختيار الدراسة :

- اخترت هذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها ما يلي :
- محاولة إضافة مرجع جديد ومهم لدفعه التخصص .
- أسباب ذاتية ورغبة مني في الشروع في البحث عن هذا الموضوع .
- اخترت هذا الموضوع من أجل دينامكية الموضوع وصفته بالتجدد والاستحداث .

- اخترت هذا الموضوع من أجل تقديم عدة توصيات في هذا المجال من أجل الوضوح أكثر وإعطاء عدة أفكار حسب نظرتي له .

5- أهداف الدراسة :

- التعرف على موضوع جديد هو الاستقرار المالي
- التعرف على الترابط الموجود بين البنوك المركزية والاستقرار المالي .

ملاحظة المشاكل والعوائق والمخاطر التي تواجهها البنوك المركزية والاستقرار المالي وتجنب كل ماهو مؤثر بشكل سلبي على الأخر.

- محاولة الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من ناحية البنوك المركزية والاستقرار المالي وتجنب كل ماهو مؤثر بشكل سلبي على الأخر .

6- أهمية الدراسة :

هذا الموضوع يعتمد على الدور الذي تلعبه البنوك المركزية من أجل تحقيق الاستقرار المالي وهذا بملاحظة واكتشاف المخاطر والعوائق التي تواجهها .

7- منهج الدراسة :

المنهج وصفي تاريخي نجد الوصفي عند استعراض طبيعة الاستقرار المالي وأهمية في السياسة النقدية وبالنسبة للبنوك المركزية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي .

8- الدراسات السابقة :

هذا الموضوع غير متناول بشكل كبير فهو موضوع جديد ولا يوجد موضوع مطابق تماما لما درسته في موضوعي لاحظت مذكرتين وكتاب في هذا الجانب فنتيجتي لهم لم يقدموا معلومات كبيرة وواسعة لما له من قلة المراجع وضيق المعلومات .

- ذهبي ريمه ، الاستقرار المالي النظامي، بناء مؤشر تجميعي لنظام المالي الجزائري للفترة (2011/2003) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية ركزت في هذه المذكرة على بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المالي الجزائري.

- زيادة السيولة المستمدة من العائدات البترولية ،عززت استقرار النظام المالي الجزائري بصورة ملحوظة .

–ارتفاع سعر البترول الذي ،كان له اثر سلبي للمحيط الدولي كان بالنسبة للجزائر، ذرعا واقيا ضد الصدمات الخارجية.

- بن شيخ عبد الرحمان ، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العالمي الجديد، دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي ، ركز على محاولة إبراز دور القطاع المالي في تحقيق السياسات الاقتصادية ومحاولة معرفة ، الاتجاهات المعاصرة في مجال تقييم ورقابة سلامة واستقرار الأنظمة المالية

–الاستقرار المالي أصبح في ظل التكامل والاندماج

–إضافة مسؤولية تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ عليه الى المسؤوليات الرسمية للبنوك المركزية والتي كانت مقتصرة على تحقيق الاستقرار النقدي .

- غازي شيناسي ، الحفاظ على الاستقرار المالي ، كتاب ركز فيه على كيفية الحفاظ على الاستقرا ر المالي.

–الاعتماد على أدوات السياسة النقدية بدقة .

– الاعتماد على الإدارة الرشيدة بمثابة الطريق السهل لتحقيق الاستقرار المالي .

– فقمت بدراسة مقارنة بين أسس الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي ودور الإدارة الرشيدة للمصارف المركزية لتحقيق الاستقرار المالي و المحافظة عليه من أجل التوضيح أكثر والتعمق في هذا الموضوع لأن المذكرتين لم يتطرقوا لهذه المعلومات.

9- هيكل الدراسة

لمعالجة الموضوع والإحاطة ،بكل جوانبه ،جاء البحث متضمنا،مقدمة عامة ،وثلاثة فصول ، خاتمة عامة وذلك على النحو التالي :

الفصل الأول تحت عنوان الإطار ألمفاهيمي للبنوك المركزية ،وهو مقسم إلى مبحثين الأول أساسيات البنوك المركزية، والثاني استقلالية البنك المركزي.

في حين تم التطرق في الفصل الثاني ،الذي كان تحت عنوان نظرة عامة على الاستقرار المالي المقسم كذلك إلى ،ثلاث مباحث الأول ماهية الاستقرار المالي ،والثاني أساسيات الاستقرار المالي ،والثالث مظاهر عدم الاستقرار المالي .

بينما خصص الفصل الثالث ،لدراسة دور ووسائل البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المالي ،ومقسم كذلك إلى بحثين الأول ماهية السياسة النقدية والثاني البنك المركزي والحفاظ على الاستقرار المالي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبنوك

المركزية

تمهيد الفصل :

يعتبر البنك المركزي من أهم البنوك التي تقوم بعدة مهام أساسية وهو يقع على أعلى قمة المصارف لا يتعامل بطريقة مباشرة مع الأفراد ولا يهدف إلى تحقيق الأرباح بل يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع و هو الوحيد المكلف بخلق النقود القانونية حسب ما تمليه السياسة النقدية للدولة ويقوم البنك المركزي بالرقابة الصارمة على البنوك التجارية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال التحكم في أدوات السياسة النقدية وتحقيق أهدافها .

المبحث الأول : أساسيات البنوك المركزية

المبحث الثاني : استقلالية البنك المركزي

المبحث الأول : أساسيات البنوك المركزية

يعتبر البنك المركزي مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في الدولة وتقع على عاتقه مسؤولية، إصدار النقد والعمل كوكيل مالي للحكومة ومراقبة الأجهزة المصرفية.

المطلب الأول : تعريف البنوك المركزية

تعد البنوك المركزية من أهم البنوك ذات أهمية كبيرة نظرا لمهامها التي تقوم بها وهو يعتبر بنك البنوك ويتمتع بالسيادة والاستقلالية .

توجد عدة تعاريف مختلفة للبنوك المركزية وهي كالتالي :

أولا : هو بنك الدولة الذي يحمي الاستقرار المالي ولا يهدف إلى تحقيق الربح كالبنوك التجارية وهي المخطط والمراقب لكافة البنوك الأخرى (بنك البنوك) .[1]

ثانيا : يقوم بالإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة ويصدر أوراق البنكنوت ويحدد حجم المعروض منها ويراقب أعمال البنوك التجارية ويقوم بأعمال المستشار النقدي للدولة ويحتفظ بحسابات لها ويسهل جميع عملياتها المصرفية .[2]

ثالثا : هو مؤسسة مركزية نقدية لا تمارس في غالب الأحيان الأعمال التي يقوم بها البنوك التجارية في تعاملاتها مع الأفراد وهي تهدف إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني من خلال احتكار إصدار النقود وتسهيل إنجاز مختلف الأعمال المصرفية .[3] وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي .[4]

رابعا : وعرف (Sayers) : البنك المركزي بأنه عضوا أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة وبواسطة إدارة هذه العمليات المالية للحكومة وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع

---

[1] –عبد الله حسين جوهر ، " **إدارة المشروعات الاستثمارية اقتصاديا ، تمويليا ، محاسبيا ، إداريا** " ، مؤسسة شباب الجامعة ، إسكندرية ، 201 ، ص 102

[2] – محمد سعيد ، أنور سلطان : " **إدارة البنوك** " ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 14 .

[3] – فائق شقير عاطف الأخرس ، عبد الرحمن سالم ، " **محاسبة البنوك** "، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ن عمان ، الأردن ، 2000 ، ص 17

[4] – اسماعيل محمدهاشم ، مذكرات في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية، بيروت ، 1996 ، ط ١ ، ص 44 .

التأثير في سلوك المؤسسات المالية مما يجعلها توافق مع السياسة الاقتصادية للدولة ويتضح من خلال هذا التعريف تركيزه على وظيفة بنك الحكومة . [1]

خامسا : يعرف البنك المركزي على أنه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك ، وبنك الإصدار لآن له سلطة إصدار نقد الدولة وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة [2].

و من خلال تعريف السابقة هناك نتيجة :

-البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بازدهار النقود في كل الدول.

-هو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي .

-البنك المركزي يقوم بالإشراف على التسيير النقدي.

-البنك المركزي يقوم بتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد.

-البنك المركزي يعتبر بنك البنوك و بنك الحكومة[3].

-يقوم كذلك بمهام أخرى: بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة.

-البنك المركزي هو الملجئ الأخير للإقراض[4].

-البنك المركزي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي.

-هو المحتكر الأول و الأخير لعملية إصدار النقود في الدولة [5].

---

[1] - عجلان صباح ، **استقلالية البنك المركزي ودوره في تحقيق الإستقرار الاقتصادي** ، دراسة حالة الجزائر (1997 ، 2007) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، بسكرة ، 2007-2008 ، ص12 .

[2] -خالد أمين عبد الله ، " **العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة** "، دار وائل للنشر ، عمان ، الردن ، 2000 ، ص 13 .

[3] - مفيد عبد اللاوي ، " **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**" ، مطبعة مزوار ، ساحة السوق الوادي ، 2007 ، ص 119 .

[4] - الطاهر لطرش ،" **تقنيات البنوك** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ، 2005 ، ص ص 11-12 .

[5] - رشاد العصار ، رياض الحلبي ،"**النقود والبنوك** "، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 105 .

– البنك المركزي بما انه المحتكر و يعطي قوة اكبر في التحكم بغرض النقود و بالتالي معالجة الأزمات[1].

–البنك المركزي يقوم بمهمة رسم السياسة النقدية التي تهدف لتحقيق الاستقرار النقدي و ثبات الأسعار و المحافظة على قيمة النقود[2].

–البنك المركزي لا يهدف إلى تحقيق الربح بقد رما يهدف لتحقيق المصلحة العامة و تنظيم نشاط النقود و الائتمان[3].

الفرع الأول: خصائصها.

يتميز البنك المركزي بالخصائص التالية[4]:

أولا: بشكل عام

–البنك المركزي مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، فهو خالق و مدمر النقود القانونية و التي تعد أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية و الإجبارية على الوفاء بالالتزامات و هو المهيمن على شؤون النقد و الائتمان في الدولة.

– يعد البنك المركزي هيئة هامة تابعة للدولة، و هو اتجاه عام يسود اغلب دول العالم، و هو أمر طبيعي نظرا لأهمية مركزه الاحتكاري في مجال النقود و التسهيلات الائتمانية إلا أن درجة علاقة البنك المركزي بالدولة يتوقف على درجة التطور الاقتصادي و درجة نمو الدولة.

– البنك المركزي ليس بنك أو مؤسسة عادية فمن ناحية المبدأ التدرج فان الجهاز المصرفي في الاقتصاديات الحديثة يضم نوعين من المؤسسات(البنك المركزي – البنوك التجارية) بينهما علاقة تدرج و

---

[1] - http // www. Kau .edu.Sa /Files/0004534/Subjects .

[2] – محمود حسين الوادي ، كاظم جاسم العيساوي ، " **الاقتصاد الكلي** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 202 .

[3] -ناجية عاشور ،" **دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية** " ، (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس) ، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة ، 2014 ، ص 04 .

[4] – عجلان صباح ، مرجع سابق ، ص ص 13–14 .

رئاسة فالبنك المركزي يحتل مركز الصدارة في قمة الجهاز المصرفي لماله من سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية، و بما له من قدرة على خلق و تدمير النقود القانونية دون سواها.

-من الخاصية السابقة نشتق نتيجة هامة ترتبط بمبدأ آخر من شانه أن يميز البنك المركزي عن غيره من المؤسسات المصرفية إلا وهو "مبدأ الوحدة " فالبنك مؤسسة وحيدة و باعتباره مسؤولا عن إصدار النقود و لا يمكن أن تتصور تحدد الوحدات المصدرة للنقود مع استقلالها عن بعضها البعض فكل اقتصاد بدولة معينة لا توجد سوى وحدة مركزية واحدة تصدر النقد و تشرف على الائتمان إلا أن هذا لا ينفي انه قد تتبع بعض الدول نظام تعدد البنوك المركزية مهما هو الحال بالولايات المتحدة الأمريكية,و هذا لا يعني سوى تقسيما للعمل و لا ينفي مبدأ وحدة البنك المركزي جميع تلك البنوك تخضع لسلطة مركزية معينة هي اتحاد البنوك و التي تعد العضو المركزي الذي يتخذ جميع القرارا ت و يرسم السياسة الاقتصادية المتعلقة بشؤون النقد و الائتمان.

وإن مبدأ وحدة البنك المركزي لا يتعارض مع تعدد الفروع الإقليمية للبنك المركزي و الموزعة في قطاعات جغرافية معينة، فذلك ليس سوى تسهيلا لمهمتيه في تأدية وظائفه و محاولة منه الاقتراب من مراكز النقد و المال و الموزعة في أقاليم الدولة و التي تربطها علاقة رقابة و معاملات مع البنك المركزي[1].

-البنك المركزي مؤسسة وحيدة و غالبا مؤسسة عامة[2].

-البنك المركزي هو المؤسسة المخولة للمهيمنة على شؤون النقد و الائتمان في الاقتصاد.[3]

-لا يتعامل البنك المركزي مباشرة مع الأفراد، و يتم ذلك بشكل غير مباشر من خلال تعامله مع البنوك

[1] – عجلان صباح ، مرجع سابق، ص 14 .

[2] – أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، " **اقتصاديات النقود والتمويل** " ، دار الجامعة الجديدة ن مصر ، 2005 ، ص 178 .

[3] –بن شيخ عبد الرحمان ، " **اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد** "، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،تخصص ، تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2008 ، 2009 ، ص 122

التجارية و النقدية و المالية، فالبنك المركزي ودائع الأفراد في حين أن وظيفة قبول الودائع تعد من أهم وظائف البنوك التجارية.

-إن وحدات النقد التي يصدها البنك المركزي تتميز بخصائص معينة، فهي نقود ذات أبراء نهائي في التعامل ووسيط للمبادلة وهي تمثال قمة السيولة كما أن قيمتها الاسمية لا تتغير بمرور الزمن، و إن كان هذا لا يمنع من تغير قيمتها النسبية[1]،يتحمل البنك المركزي مسؤولية حماية الاستقرار المالي و الاقتصادي للبلد، المبدأ المرشد للبنك المركزي.

و هو عمله من اجل رفع مستوى معيشة الجمهور ورفاهية البلد بدون النظر إلى الربح كاعتبار رئيسي، و بذلك فالربح بالنسبة له هو اعتبار ثانوي أي انه يجب أن يختلف هدفه عن هدف المشروعات الخاصة و إلا أصبح يشكل بلورة كبيرة على الاقتصاد القومي نظرا لما يتمتع به مركز احتكار في في بعض عمليات النقود و الائتمان، و إذا حقق أرباح نتيجة قيامه بأوجه نشاطات ه المختلفة فينظر إليها على أنها نتائج جانبية و عارضة و ليست هدف في ذاتها.

يقتصر عمل البنك المركزي على العمليات والشؤون المتعلقة بإصدار والإشراف على الشؤون النقدية والائتمانية في الاقتصاد الوطني و ابتعاد عن القيام بالعمليات النقدية العادية للبنوك التجارية[2].

ثانيا : خصائص النظام النقدي المصرفي في الدول المتقدمة :

-تطور الوعي المصرفي في الدول المتقدمة و النتائج عن إدراك الإفراط بأهمية البنوك و الذي يؤثر ايجابيا في التعامل مع هذه البنوك و هذا ما توضحه نظرية عقد النقد، مما يسبب رفع قيمة الودائع قياسا بالكتلة النقدية و بالتالي زيادة فاعلية الجهاز المصرفي على خلق الودائع و التوسع في الائتمان.

-سعة الأسواق النقدية و المالية و يعود ذلك إلى كثرة المقترضين و قوة المؤسسات المالية و النقدية

[1] – مصطفى رشدي شيحة ، **الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، دار الجامعة ، مصر 1985 ، ط، ، ص 178 .

[2] - عجلان صباح ،مرجع سابق ، ص 15.

التي تتعامل بالوساطة و بالتالي أدى إلى كثرة تعامل المصارف مع تلك الأسواق بشكل عام.

-إن المصارف في الدول المتقدمة لها فروع ليس فقط بالدولة الأم و إنما لديها فروع في الدول النامية ما لذلك من دور في نقل الأزمات الاقتصادية و المالية إلى تلك الدول و ما الأزمة الأخيرة في دول الخليج و الدول الأسيوية إلى دليل على ذلك.

-الكثافة المصرفية في المناطق المختلفة في الدول المتعددة، إذ لا تقتصر على مناطق محدودة التي تنتشر في الأرياف و المدن و الأقاليم و بالأهمية نفسها.

-تطور الأدوات المصرفية المستخدمة في تلك الدول، مما ينعكس في تطور العمليات المصرفية و سعة تعاملاتها مع العالم الخارجي.

ثالثا: خصائص النظام النقدي المصرفي في الدول النامية:

إن خصائص النظام النقدي المصرفي في الدول النامية هي عكس خصائص النظام النقدي المصرفي في الدول المتقدمة و كما مبينة أدناه نذكرها كما يلي:

-ضعف الوعي المصرفي الناتج عن تدني مستوى إدراك الإفراد بدور و أهمية المصارف و الذي يؤثر سلبا في التعامل مع المصارف مما يسبب انخفاض نسبة الودائع قياسا إلى كتلة نقدية، و بالتالي تؤدي إلى حذف قدرة و فعالية الجهاز المصرفي على خلق الودائع و التوسع و الائتمان[1].

-محدودية السوق النقدية بين ندرة المقترضين و ضعف المؤسسات المالية و النقدية التي تتعامل بالوساطة، مما أدى إلى ضعف تعامل المصارف مع تلك الأسواق بشكل عام.

-تواجد فروع المصارف الأجنبية بشكل كبير في معظم الدول النامية مما يجعلها تعتمد على مراكزها الرئيسية في دولها عندما تحاول البنوك المركزية فرض السياسة النقدية في البلد عن طريق الرقابة على

[1] - أحمد اسماعيل إبراهيم المشهداني ،" **قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية (العراق –حالة دراسية) ، للمدة (1981 –2008)**"، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد ، جامعة بغداد ، 2010 ، ص ص 50-59 .

الائتمان أو التغيير في النسبة الاحتياطية أو الزيادة في معدلات نسبة السيولة مما يؤدي إلى تحجيم دور البنوك المركزية بالضغط على تلك المصارف الأجنبية.

– ضعف الكثافة المصرفية و التي توضح ضعف ملكية و توزيع القطاع المصـــرفي بسبـــب طبيعـــة اقتصاديات الدول النامية، إذ تتركز فروع القطاع المصرفي في مناطق محدودة و التي تنتشر فيها المنشات الصناعية و التجارية و جعلها تشهد أسواق نقدية متقدمة قياسا في المناطق التي لا تتواجد فيها فروع للمصارف.

– تدخل الحكومات في برامج الائتمان و التي أدت و بنسبة كبيـــرة إلى حـــد من قدرة البنـــوك المركزية في إدارة الائتمان، كما أن الاقتراض الحكومي من المصارف المركزية بشكل متزايد أدى إلى رفع معدلات التضخم.

و نتيجة لذلك لجأت الكثير من حكومات الدول النامية إلى إصلاح أنظمتها المالية و المصرفية و تحريرها من القيود المفروضة و ذلك ضمن برامجها الخاصة بالإصلاح الاقتصادي[1].

الفرع الثاني: أهداف البنك المركزي

للبنك المركزي عدة أهداف مختلفة و متعددة و لكل واحدة منها هدفها المحدد و لجهة معينة نذكر منها ما يلي :

–تنظيم إصدار النقد و المسكوكات.

–الحفاظ على استقرار النقدي في المملكة .

– ضمان قابلية التحويل للدينار و استقرار سعر الصرف،وتشجيع النمو الاقتصادي في الدولة وفق السياسة الاقتصادية العامة.

–تنظيم الائتمان لمصالح الدولة.

[1] – أحمد إسماعيل إبراهيم الشهداني ، مرجع سابق ، ص 60 .

-العمل كبنك للحكومة[1].

والهدف الرئيسي للبنك المركزي بصفة أساسية في العمل على تحقيق الاستقرار المالي و الاقتصادي في الدولة، و بما يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية و بالتالي فهذا البنك يختلف عن البنوك الأخرى من حيث أهدافها لا يسعى إلى تحقيق الربح أساسا كما تسعى معظم البنوك التجارية إليه[2].

- البنك المركزي يراقب أعمال البنوك التجارية و يحدد حجم المعروض منها[3].

-اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية و المالية المحلية[4] المركزي إستراتجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية[5].

-تلعب البنوك المركزية في دول العالم الثالث دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية و تكوين رؤوس الأموال[6].

المطلب الثاني: وظائف البنوك المركزية

البنوك المركزية تقوم بدور هام في الحياة الاقتصادية لمعظم دول العالم في الوقت الحاضر فهي تقوم بإصدار وحدات النقد القانوني و تنظيم عرضها ما يحقق سياسة نقدية اقتصادية مرغوبة، كما يقوم بالرقابة على تنظيم الائتمان المصرفي[7] و هو المؤسسة المسؤولية عن تنظيم الهيكل النقدي[8].

يؤدي البنك المركزي مجموعة من الوظائف نذكر منها ما يلي:

---

[1] – رشاد العصار ، رياض الحلبي ، " **النقود والبنوك** "، مرجع سابق ، ص 107 .

[2] – أحمد محمد غنيم ،" **إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل**" ، المكتبة العصرية ، مصر ، ط1 ، 2007 ، ص 14 .

[3] - محمد عبد الفتاح الصيرفي ، " **إدارة البنوك** " ، دار المناهج لنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 30 .

[4] – فائق شقيري ، عاطف الأخرس ، عبد الرحمان سالم ، ص 18 .

[5] – أحمد أبو الفتوح علي الناقة ، "**نظرية النقود والأسواق المالية**" ، مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية ، كلية لالتجارة ، جامعة الإسكندرية ، ظ1 ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، ص 237 .

[6] –سامر جلدة، " **النقود التجارية والتسويق المصرفي**" ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 2008 ، ص 63 .

[7] - إسماعيل أحمد الشناوي ، عبد المنعم مبارك ، " **اقتصاديات النقود والبنوك والسواق المالية** "، الدار الجامعية ، جامعة الإسكندرية ، 2002 ، ص 355

[8] - أحمد أبو الفتوح الناقة ، " **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية** "، مدخل حديث للنظرية النقدية والسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، اسكندرية ، 1998 ، ص 71 .

1-وضع الإجراءات و القواعد التي على أساسها تعمل البنوك.

2-قيادة و إرادة السياسة النقدية من خلال اتخاذ الإجراءات التي تؤثر على سلوك البنوك و لهذا فهو يؤثر على العرض النقدي.

3-المحافظة على الاحتياطي من العملات الصعبة و العمل على استثمارها.

4-المساهمة في أعمال التخطيط الاقتصادي و تمثيل النظام المصرفي في أعمال التخطيط[1].

5-البنك المركزي هو مصرف الحكومة و مستشارها المالي:يقوم البنك المركزي في معظم البلدان بدور مصرف الحكومة و مستشارها المالي:وقد قامت البنوك المركزية النقدية لهذا الدور بمجرد حصولها على امتياز إصدار أوراق البنوك فتحفظ الحكومة لدى البنك المركزي بحساباتها و تجري عن طريقة تنظيم مدفوعاتها، و يقدم لها البنك سلفا قصيرة الأجل في حالات العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية و قروضا استثنائية في الضرورة الملحة كالحروب و الأزمات و يضطلع البنك المركزي فضلا عن ذلك بإصدار تصرف الحكومة و يقوم بما تعهد إليه من أعمال أخرى الرقابة على المصرف[2].

6- يقدم المشورة المالية و النقدية و الاقتصادية للدولة بحيث تساهم هذه المشورة في دعم قرارات الحكومة و توجيهها بالاتجاه الصحيح.

7-تظهر وظائف المصرف المركزي بشكلها الحالي المتطور، بل كانت تظهر الواحدة بمصرف وظائف جديدة و استناد ذلك يقوم المصرف المركزي بالوظائف[3].

8-**البنك المركزي بنك إصدار** [4]:إن عملية إصدار النقد الورقي هي إحدى الوظائف الأساسية و

---

[1] – رشاد العصار ، رياض الحلبي ،مرجع السابق ص 107 .

[2] – محمد ز كي الشافعي ،" **مقدمة في النقود والبنوك** "، دار النهضة العربية لطباعة والنشر نبيروت ن القاهرة ، ص 291

[3] –علي كنعان ، " **النقود والصيرفة والسياسة النقدية** "، دار المنهل اللبناني ، 2012 ، ص 242 .

[4]- http / refperdia .com / arab /wp –content / uploads / 2010 /04

الهامة للمصارف المركزية و تأتي أهمية هذه الوظيفة من الدور الذي تحتله النقود الورقية في حياة المجتمعات في الوقت الحاضر، ويوفير تركيز هذه الوظيفة في يد بنك واحد عاملي الثقة و الاستقرار للنقود على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الإصدار حيث ظهر عدد من نظم الإصدار المختلفة و التي يمكن أن يميزها على النحو الأتي:

-نظام الغطاء الذهبي الكامل(هو ان تقوم الدولة بصك عملتها بالذهب).

-نظام الإصدار الحر (في هذا النظام لا يرتبط حجم الإصدار النقدي بالرصيد الذهبي).

-نظام الغطاء الذهبي النسبي .(ضرورة وجود الذهب كعنصر من عناصر الغطاء ، إنتشر هذا النظام بدرجة كبيرة في عام 1918 .)

-نظام الإصدار الجزئي الوثيق(يمكن إصدار نقود ورقية مقابل سندات حكومية إلى حد معين).

- نظام الحد الأقصى للإصدار [1](في هذا النظام لم تطبق أي علاقة بين النقود الورقية المصدرة والذهب).

-زيادة ثقة جمهور المتعاملين في أوراق النقد المصدرة[2].

9-**البنك المركزي بنك البنوك** : يعتبر البنك المركزي ذو أهمية خاصة بالنسبة للبنوك التجارية فهو المقرض الأخير للنظام الائتماني ككل و في إطار وظيفة كبنك البنوك فهو يقوم بـــ :

أ-الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية، بمعنى أن البنوك الأخرى تتعامل مع البنك المركزي بالضبط كما يتعامل العملاء مع بنوكهم و على ذلك فهو يتلقى ودائع فوائض البنوك سواء تم ذلك بصفة اختيارية أو إلزامية، كما يقوم بإقراض البنوك حين تعوزها السيولة المقابلة احتياجاتها العملاء للسحب أو إقراض الائتمان.

[1] -عبد النعيم مبارك ، **مبادئ علم الإقتصاد** ، الدار الجامعية ، مصر ، 1997 ، ص 144 .

[2] -. محمود يونس عبد النعيم مبارك ، " **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**" ، دار الجامعية الإسكندرية ، 2002-2003 ، ص 318

ب-الإشراف على عمليات المقامة:يلجا بعض العملاء إلى تقديم شيكات مسحوبة على حسابات جارية لدى بنوك أخرى و هذا لتحصيلها لدى بنكهم و يتم ذلك عن طريق قسم المقامة بالبنك المركزي، حيث يقوم البنك المركزي بتسوية الفروقات بين المصارف المختلفة،و بما أن البنوك التجارية لديها احتياطات نقدية لدى البنك المركزي فهذا يسهل تسوية الحسابات في دفاتر البنك المركزي و تكون الصورة واضحة على المبالغ المستحقة لكل بنك[1].

10-**البنك المركزي رقيبا على الائتمان:** إن وظيفة المصرف المركزي في الرقابة على الائتمان تعتبر من الوظائف المهمة جدا ول و ذلك في مختلف البلدان الرأسمالية و البلدان ذات الاقتصاد المختلط و أهمية هذه الرقابة تأتي للمصلحة الوثيقة بين حجم الائتمان حيث يرتبط بهذا الحجم وسائل الدفع و اثر هذا على مستويات الأسعار و هي وظيفة ترتبط بتحقيق الاستقرار في أسواق المال و النقد و هي السبيل لتحقيق الاستقرار النسبي لاقتصاد القومي، و تصنيف وسائل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان إلى ثلاثة أنواع هي:

أ-**الرقابة الكمية**[2] : هذا النوع من الرقابة يهدف إلى التأثير في حجم الائتمان (كميته) و لا شان لهذه الرقابة بنوعية الائتمان، و سبل تنفيذ هذا التأثير لسبل غير مباشر[3].

ب-الرقابة الكيفية : تهدف إلى التوجيه الائتمان إلى وجوه الاستعمال المرغوب فيها وذلك بالتميز في السعر أو في مدى توافر الائتمان.

جـــ -الرقابة المباشرة : تنصب هذه الرقابة على الجانب الكمي و الكيفي لعملية الائتمان و يقصد بذلك ما يباشره البنك المركزي اتجاه البنوك التجارية من إقناع أدبي لكي تتصرف بالاتجاه الذي يرغب فيه.

---

[1] - محمد زكي الشافعي ، مرجع سابق ، ص 292 .

[2] – زياد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة ، " **إدارة البنوك**" ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1996 ، ص 183

[3] – أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، " **النقود والتوازن النقدي**" ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص 299 .

القيام بوظيفة المقرض الأخير [1]: يعتبر قيام البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير من الوظائف الأساسية التي يتولها البنك المركزي فهي تتبع من وظيفة الأساسية و المتمثلة في الرقابة و على الائتمان و السيطرة عليه و المحافظة على قيمة النقد و مع الهزات العنيفة التي تصب الاقتصاد و المجتمع.

و المقصود من هذه الوظيفة هو وقوف البنك المركزي على الدوام المديد العون للسوق الائتمانية في حالات الضيق المالي أو عند الضرورة بوضع ما يلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة تحت تصرف البنوك التجارية أو غيرها من المؤسسات [2]الائتمانية الأخرى سواء كان ذلك بتقديم قروض مباشرة لضمانات معينة أو عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية و المالية ضمن ناحية نجد أن امتياز إصدار النقود الورقية يمكن البنك المركزي من مواجهة طلب الشديد على العملة مما أن تركيز احتياطات البنوك التجارية لديه يمنحه قدرا كبيرا على الإقراض و بذلك يعد البنك المركزي المليء الوجيه الأخير للإقراض[3].

و النتائج كالتالي : إن البنك المركزي هو المؤسسة النقدية الحكومية التي تهيمن على النظام النقدي و المصرفي للبلد و تقع على مسؤوليتها إصدار النقد و العمل كوكيل مالي للحكومة و مراقبة الأجهزة المصرفية الأخرى و مراقبة عملية الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي و هي المسؤولية على الاستقرار النقدي للبلد من خلال قدرتها في التحكم بتوفير أو سحب الكميات النقدية الكفيلة لخلق حالة الاستقرار و التوازن بين حاجات النشاط الاقتصادي و استقرار السياسة النقدية للبلد[4].

– يقوم البنك المركزي تنظيم الائتمان للمحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا أي أنه يتولى مسؤولية صياغة السياسة النقدية و ذلك وفقا لما تتطلبه الظروف الاقتصادية الخاصة بالدولة[5].

---

[1] – صبحي تدريس قريضة ، "**النقود والبنوك** "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1983 ، ص 156–157

[2] – إسماعيل عبد الرحمان ، حربي محمد عريقات ، "**مفاهيم ونظم اقتصادية** "، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 229 .

[3] -أسماعيل عبد الرحمان ، حربي محمد عريقات ، مرجع سابق ، ص 230 .

[4]- زكريا الدوري ، يسري السمرائي ، **البنوك المركزية والسياسات النقدية** ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006 ، ص 27 ..

[5] – فلاح حسين الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، "**إدارة البنوك**" ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ط2 ، 2003 ، ص 27 .

-البنك المركزي مجمع لاحتياطات المصارف: تحفظ المصارف التجارية باحتياطاتها النقدية للبنك المركزي و قد تولى البنك المركزي هذه المهمة تاريخية ما كانت عوامل السير و الملائمة تحفز المصاريف التجارية على إيداع فائض احتياطاتها النقدية لدى بنك الإصدار البنك المركزي فيما بعد و صيغة خاصة عند ما كان بنك الإصدار يتولى مهمة تسوية الحسابات فيما بين أطراف الجهاز المصرفي.

- و يترتب على إيداع الاحتياطات النقدية الفائضة عن حاجة المصارف لدى البنك المركزي تجميع هذه الأرصدة في مجمع واحد (البنك المركزي) و وصفها تحت تصرف المصارف بمجموعها و لسد حاجة كل واحد منها مما يحتاجه من الأرصدة النقدية بما يؤدي في النهاية إلى تامين سيولة الجهاز المصرفي من خلال تحويل الفائض إلى وحدات العجز لقد تحول الأمر فيما بعد إلى قيام المصارف التجارية و تحكم القانون أو أعراف المصرفية بإيداع نسبة من ودائعها لدى البنك المركزي و قد أصبحت هذه النسبة أداة من أدواة البنك المركزي في فرض رقابته المصرفية و سيطرته على النشاط الائتماني مما ساعده على مزاولة سلطة النقدية و المصرفية المضمونة بحكم القانون و التشريعات الحكومة[1].

و يقوم البنك المركزي بمسك حسابات الحكومة، فهي تودع فيه ودائعها و يقوم البنك بمباشرة المدفوعات الحكومية.

يقرض البنك المركزي الحكومة عند الضرورة إذا احتاجه و إقراض الحكومة إنما يتم عن طريق إصدار جديد من اجل سد الحجز في ميزانيتها[2].

وكأداة مهمة القرض الأخير فهي الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي أولا و هي الاستعداد الدائم إقراض النقود إلى البنوك الأخرى وفقا الشروط الخاصة[3].

---

[1] - ناظم محمد نوري ، الشمري ، " **النقود ومصارف والنظرية النقدية** "، دار زهران للنشر والتوزيع الجامعية المستصرفية ، ط 1 ، 1999 ، ص 177 .

[2] – سعيد سامي الحلاق ، محمد محود العجلوني ، **النقود والبنوك والمصارف المركزية** ، دار اليازوري العلمية ، للنشر والتوزيع، 2010 ، ص 169 .

[3] -أوجيت سواينيرج ، المترجم خالد العامري ، " **الاقتصاد الكلي**" ، دار الفاروق للاستثمارات الشفافية ، 2005 ، ص 70 .

- البنك المركزي يعتبر أداة الحكومة و في تنفيذ سياستها النقدية [1]و المصدرة الأساسي للائتمان الحكومي[2].

-البنك المركزي يقوم باتخاذ التدابير اللازمة و المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصاديةو المالية و المحلية و مراقبة البنوك المرخصة بما يكلف سلامة مركزها المالي.

المبحث الثاني: استقلالية البنك المركزي

يمثل موضوع استقلالية البنك المركزي، أهم قطب لأي نظام مالي ومصرفي في الاقتصاديات المعاصرة.

المطلب الأول: مفهومها ومعاييرها

تعتبر استقلالية البنوك المركزية من أهم وأكثر الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية منذ سنوات مضت وحتى الوقت الراهن وإن الاستقلالية تزيد من مصداقية البنوك المركزية وفعالية السياسة النقدية.

الفرع الأول: مفهومها

تعتبر استقلالية البنوك المركزية من أهم و أكثر الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية منذ سنوات مضت و حتى الوقت الراهن و إن الاستقلالية تزيد من مصداقية البنوك المركزية و فعالية السياسة النقدية.

المقصود باستقلالية البنك المركزي: تعني استقلالية البنك المركزي استقلالية في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية حتى لا تستخدم السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة.[3]

---

[1] -عبد الرحمان يسري أحمد ، " **اقتصاديات النقود والبنوك** "، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ،2003 ، ص 75 .

[2] -حسين محمد سمحان ، إسماعيل يونس يامن ، " **اقتصاديات النقود والمصارف**" ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2011 ، ص 135 .

[3]– منصوري زين ، **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، واقع التحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، 2004 ، ص 421 .

– **أولا :** و كذلك تعني استقلالية البنك المركزي مدى الاستقلالية التي يتمتع بها المسؤولين الرئيسيون في المصرف و خصوصا فيما يتعلق بعمليات التعيين و عدم الاستغناء عن خدماتهم قبل الفترة المحددة لهم بموجب القانون و ما لا شك فيه إن هذه الاستقلالية أو ما يطلق عليها الاستقلالية الشخصية تلعب دورا هاما في استقلالية البنك المركزي في اتخاذ قراراته.[1]

– **ثانيا:** تعني استقلالية البنوك المركزية استقلالية هذه تعني البنوك إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية و لما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة و هو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم ، وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة ، وتوصف من جهة أخرى كذلك ، بأن استقلالية البنك المركزي ، هي وضعية ناتجة عن مجموعة إجراءات قانونية و عرضية يعترف فيها بان البنك المركزي مكلف بضمان الاستقرار المالي و النقدي هذه المهمة ، فهو لا يتلقى أية توصيات من طرف السلطات العمومية عما يقوم بوضع و تنفيذ السياسة النقدية التي تساهم في ترقية فهو متوان و منتظم للاقتصاد ، وفي تصحيح الاختلالات [2] الاقتصادية و المساعدة على المحافظة على الاستقرار الداخلي و الخارجي.

– **ثالثا :** البنك المركزي يتمتع باستقلالية في تحديد الأهداف ، إن لم يكن هناك تحديد دقيق لأهداف السياسة النقدية كذلك إذا كانت مهمة البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية فانه يتمتع بحرية اكبر في تحديد أهدافه ، ومن حيث تحديد الأدوات فان البنك يعتبر مستقلا ، إذا ما كانت له السلطة و حرية التصرف الكاملة في وضع و تنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة و لازمة لتحقيق أهدافه و الاستقلال الذي تسعى إليه البنوك المركزية ، يرتكز أساسا على إعطائها حرية التصرف الكاملة في وضع

---

[1] – زكريا الدوري ، يسري السامرائي ، مرجع سابق، ص 116 .

[2] – شملول حسينة ، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية** ، رسالة ماجستير ، غ منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص في المقدمة (أ) .

و تنفيذ السياسة النقدية و اختيار الأدوات المناسبة و اللازمة لتحقيق أهدافها المنحصرة في ضرورة تحقيق استقرار الأسعار و المحافظة على قيمة عملة البلد القانونية .[1]

رابعا : عرف رئيس التيد سبنك الألماني (schesimger–1993) الاستقلالية بثلاث مستويات بما يلي:

1- استقلالية مؤسسية : و تعني استقلالية التعليمات و الأوامر عن الحكومة و البرلمان.

2- استقلالية الأدوات : و تعني إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل و الحرية السياسة و الاقتصادية في استخدام هذه الأدوات .

3- استقلالية الشخصية :و تعني حرية البنك المركزي في تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في أرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي .[2]

ومن هذه المعلومات السابقة تعني الاستقلالية :

حرية البنك المركزي في رسم السياسة النقدية [3] من دون تدخلات سياسة و بما يتلائم مع تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تصب في مصلحة الاقتصا د الوطني ، و لا يعني بالاستقلالية هنا الفصل التام بين البنك المركزي و الحكومة، والاستقلالية الأدوات المستعملة من قبل البنك المركزي، أي الاستقلال في تحديد الأهداف الوسيطة في انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف ، و يجب أن يكون هنالك قدر ممكن من الانسجام و التناغم بين السياســـة النقدية و المالية .[4]

---

[1] –أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، مرجع سابق ، ص 222 .

[2] – عبد المنعم راضي ، فرج عزت ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، البيان للطباعة والنشر الإسكندرية ، 2001 ، ص ، ص 134 ، 135 .

[3] – عياشي قويدر وإبراهيمي عبد الله ، **أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق** ، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع التحديات ، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف .

[4] – منصور زين ، **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، واقع وتحديات الجزائر ، ص 425 .

– ونجد أن عدم فعالية السياسة النقدية في بعض الدول هي من الأسباب التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية .[1]

الفرع الثاني: أهم معايير الاستقلالية.

توجد مجموعة من المعايير المهمة نذكرها فيما يلي :

أولا: مدى سلطة و حرية البنك المركزي في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و مدى حدود التدخل الحكومي في ذلك و من صاحب القرار النهائي في حال وصود خلاف بيت البنك المركزي و الحكومة بشان هذه السياسة .

ثانيا : مدى اللزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي ، و كذلك مدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة و هيئاتها و مؤسساتها .

ثالثا: مدي سلطة الحكومة في تعيين و عزل محافظي البنك المركزي و أعضاء مجالي إدارتها و مدة و لا يتهم و معدل استقرار ته م في وظائفهم و مدى تمثيل الحكومة في هذه المجال ، وهل حضورها إن وجد يقتصر على الاستماع و الاشتراك في النقاش أم انه يمتد إلى حق التصويت و الاعتراض على القرارات يضاف إلى ما تقدم مدى سلطة الحكومة بشان ميزانية البنك المركزي .

رابعا: المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار و قيمة العملة كهدف للسياسة النقدية ، و ما إذا كان هو الهدف الوحيد أم هو الهدف الأول و الرئيسي مع الأهداف الأخر ى بعبارة أخرى هل يكون لهدف المحافظة على استقرار الأسعار الأولية و الغالية في حالة تناقصه مع الأهداف الأخرى أيا كانت درجة ألحاجها و مدى قدرة البنك المركزي على تنفيذ ذلك أم انه يتساوى في أهمية مع بقية الأهداف.

خامسا: مدي خضوع البنك المركزي للمحاسبة و المساءلة، و بالطبع تتفاوت تجارب الدول المختلفة في درجة الاستقلالية التي تمنحها لبنوكها المركزية .

[1] – لكحل ليلى ، " **السياسة النقدية ومسارها في الجزائر**" ، مذكرة ماجستير ، غ منشورة ، عليه العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1999 ، ص 47 .

ووقفا لغالبية الدراسات في هذا الموضوع و التي اعتمدت المعايير أعلاه فان البنوك المركزية الألمانية و سويسرا و الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أقدم و أكثر نماذج البنوك المركزية استقلالا إذ تعود التشريعات الخاصة باستقلال هذه البنوك إلى عام 1907 بالنسبة لسويسرا وعام 1913 بالنسبة لولايات المتحدة الأمريكية عام 1957 بالنسبة للبنك المركزي الألماني مع تعديلات لاحقة [1].

كذلك تعتبر تجربة نيوزيلندا في منح الاستقلالية لبنكها عام 1989 بمثابة نموذج حديث للدول الأخرى الراغبة في أن تغدوا حذوها، قبل أن يأتي التنظيم الخاص بالبنك المركزي الأوروبي في العام 1992 بنموذج أخر أكثر تقدما و وضوحا في تأكيد استقلالية البنك المركزي.[2]

تشير أخيرا إلى أن الاتجاه نحو منح الاستقلالية للبنوك المركزية لم يقتصر على الدول المتقدمة و الصناعية قبل تجاوزها للدول النامية أيضا.

و قد رافق هذا الاتجاه بتراجع الدور التنموي للبنوك المركزية الذي يستند على الرأي القائل بإن انتصار البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار و قيمة العملة يعد أفضل للعملية التنموية على المدى الطويل من الدور الذي اعتادت أن تلعبه من خلال التمويل بالعجز و التوسع الائتمان بغرض تمويل التوسع المتزايد في حجم الاتفاق الحكومي و قد من قوة هذا الاتجاه كون صندوق النقد الدولي أصبح يومي به صراحة ضمن برنامج الإصلاح المالي و المصرفي التي تطبقها بعض الدول النامية و الدول الاشتراكية سابقا تحت إشرافه و هو يقوم بذلك دون مراعاة للظروف الخاصة بهذه الدول و التي غالبا ما تكون البنوك المركزية فيها إدارة حكومية تابعة, و حيث يرجع التضخم عادة إلى أسباب هيكلية

[1] - صدفي ولد محمد عبد الرحمن ،"**البنك المركزي ومراقبة الائتمان** "، دراسة حالة موريتانيا للفترة (1992 –2002) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل، 2005 ، 2006 ، ص 27 .

[2] – صدفي ولد محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 27 .

اقتصادية و اجتماعية و سياسية في الأساس و من الصعب اعتباره ظاهرة نقدية بحتة مرتبطة بعرض النقد و الائتمان على النحو الذي تذهب إليه المدرسة النقدية.[1]

المطلب الثاني: الأسباب الداعية إلى استقلالية البنك المركزي

أدت التطورات الاقتصادية والمالية خاصة في عقد السبعينات وجزء من عقد الثمانينات إلى ظهور أهمية الاستقلالية البنوك المركزية في بعض دول العالم وتتمحور أسباب الدعوة إليها حول الأسباب الرئيسية وهي كالتالي :

الفرع الأول: أسباب سياسية تتمثل في :

أولا: إن الشؤون المتعلقة بالنقد ينبغي إبعادها عن نفوذ السياسيين و نظرا لان أعضاء الحكومة و البرلمان يعطون الأولوية لإرضاء ناخبيهم فيعتمدون سياسات تتفق مع مصالحهم السياسية و لكنها ترفع من معدلات التضخم و تضر بقيمة النقود، و من ثم ينبغي إسناد هذه الشؤون إلى بنك مركزي مستقل عن الحكومة و البرلمان.[2]

ثانيا: إن قدرة البنك المركزي على المحافظة إلى الاستقرار طويل الأجل للأسعار مع حد أدنى من النفقات الاقتصادية الحقيقية سوف تؤدي إلى تحسين في أداء السياسة النقدية إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة إذا يكون باستطاعتهم النظر إلى المدى البعيد.

ثالثا: تستطيع البنوك المركزية ذات الدرجة العالية من الاستقلالية مقاومة طلبات الحكومات لتمويل عجز الموازنة سواء عن طريق إصدار المزيد من النقود أو حيازة سندات الدين العام، بينما لا تستطيع البنوك ذات الدرجة المنخفضة من الاستقلالية فعل ذلك، و كذلك إن استقلالية البنك المركزي ستؤدي إلى إبعاد التأثيرات عن إجراءات هذه البنوك فيما يتعلق بتحديد نفقاتها و إراداتها و من ثم فصل ميزانية البنك عن الموازنة العامة للدولة.

---

[1] – صدفي ولد محمد عبد الرحمان، مرجع السابق ، ص 28 .

[2] أحمد إسماعيل إبراهيم المشهداني ، المرجع السابق ص 90 .

الفرع الثاني : أسباب اقتصادية

أولا : الارتفاع الكبير في معدلات التضخم و الذي تعود أسبابه إلى التدخل الحكومية بدرجة كبيرة في وضع السياسة النقدية و الذي يؤدي بالنتيجة إلى عدم كفاءة هذه السياسة في معالجة أو الحد من الاتجاهات التضخمية المتسارعة .

ثانيا: يدعم فكرة استقلالية البنوك المركزية أرائهم بالقول، إن معظم الدول التي شهدت اقتصادياتها مستويات مرتفعة جدا في الأسعار و لم يكن السهولة السيطرة على هذا الارتفاع، التضخم الجامح و بفضل الاستقلالية استطاعت السيطرة أو تقليل حدة هذا النوع من التضخم فيما بعد.

لهذا يلاحظ إن البنوك المركزية في مثل هذه الدول تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية.

إذن يتضح من النقطتين السابقتين انه إذا كان البنك المركزي مستقلا فان السياسة التي يتبعها في هذه الحالة سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم و استقرار مستويات الأسعار.

ثالثا: إن الاستقلالية ستدعم موقف البنك المركزي في التصدي أو الوقوف بوجه التأثيرات السياسية التي تستعمل عرض النقد لأغراض أو مصالح سياسية[1].

– إن البنك مركزيا يتمتع بالاستقلال سيفقد المرونة في تنفيذ السياسة النقدية.

رابعا : المهمة الأساسية للبنوك المركزية في المحافظة على قيمة العملة و القوة الشرائية لها و بالتالي فان الهدف الأساسي و الواضح لاستقلالية البنوك المركزية هو تحقيق الاستقرار النقدي.

خامسا : لاستقلالية البنوك المركزية اربط بين المصداقية و الشفافية السياسية النقدية في تحقيق الاستقرار السعري (النقدي) و خاصة في الأجل المتوسط و الطويل بعد فصل التأثير السياسي عنها.

[1] – أحمد إسماعيل إبراهيم المشهداني ، مرجع سابق ، ص ص 93–94 .

و حتى إن العديد من الاقتصاديين يرون إن ضعف و انعدام مستوى الشفافية في السياسات التي تتبعها البنوك المركزية كانت من العوامل المهمة لتسوء الأزمات النقدية و المالية التي حدثت في آسيا و أمريكا اللاتينية في النصف الثاني من عقد التسعينات و بداية القرن الحادي و العشرين.

سادسا: فضلا من تزايد عولمة الأسواق المالية و اقترانه بالأزمات المالية التي حدثت، كل هذا أدى إلى التوجه بقوة نحو الدعوة إلى الاستقلالية.

سابعا: كذلك عزز الاتجاه نحو الاستقلالية البنوك المركزية و خاصة في دول الاتحاد الأوروبي، هو ما نتج عن اتفاقية أو معاهدة، ماستر يخت في عام 1992 التي دعت إلى وضع تشريعات قانونية يتمتع بها البنك المركزي الأوروبي E.C.B و البنوك المركزية للدول الأعضاء بدرجة عالية من الاستقلالية لتتلائم مع متطلبات هذه المعاهدة.[1]

ثامنا: لأن البنك المركزي هو المؤسسة النقدية الرئيسية في أي دولة و الذي تتضمن أعماله مراقبة المؤسسات الأخرى و كذلك إيجاد التنسيق بينهما، فلا بد أن يحظى البنك المركزي بالاستقلالية المطلقة.

تاسعا: بينما يرى آخرون استقلالية سياسة البنك المركزي ستؤدي إلى بيان أو كشف إشكالين التي نتجت عن انحراف السياسات الأخرى في السعي نحو تحقيق الأهداف المحددة.

عاشرا: ظهور بعض الدراسات الكمية منذ نهاية عقد الثمانيات من القرن الماضي التي حاولت إيجاد علاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية و متغيرات أخرى، و التي توصلت إلى تأكيد وجهة النظر الداعية إلى استقلالية البنوك المركزية.

أحد عشر : يرى بعض النقديين أن استقلالية البنوك المركزية هي من الموجودات الأكثر أهمية لأي بلد و هي تفوق الذهب نفسه.

[1] – أحمد إسماعيل إبراهيم المشهداني ، مرجع سابق، ص ص 93 –94 .

المطلب الثالث: أهمية واعتبارات تحقيق استقلالية البنك المركزي.

سنحاول خلال هذا المطلب استعراض أهمية هذا الاتجاه الحديث والمتعلق بمنح الاستقلالية للسلطة النقدية وفيها تتمثل أهم الاعتبارات التي يجب توفرها لتحقيق هذه الاستقلالية وذلك من خلال ما يلي :

الفرع الأول : أهمية استقلالية البنك المركزي.

– ترجع أهمية الاستقلالية البنك المركزي إلى إن استقرار المستوي العام للأسعار يمثل الهدف الأساسي لها و ترجع أهمية هذا الأخير إلى تحديده لمدن التزام البنك المركزي بتحقيق الاستقرار الأسعار حتى في ظل

قيود اقل على منح التسهيلات الائتمانية للحكومة و يتحقق ذلك على ما يراه البعض بان القيود القانونية على منح التسهيلات الائتمانية للحكومة تصبح غير فعالة إذا ذلك يتبع البنك المركزي باستقلالية الفعلي من الناحية العملية .

– و يدعم هذا الموقف ما صرح به محافظ البنك المركزي الهندي قائلا أنت قد لا تتمتع البنوك المركزية باستقلالية كبيرة من الحكومة ومع ذلك تستطيع أن تنتج في تحقيق استقرار الأسعار إذا ما كانت تلك البنوك الملتزمة بتحقيق هذا الهدف بمفرده ذلك فاستقرار أضحى هدفا تطمع الدول إلى تحقيقه في الأمد الطويل[1].

و بناء على ذلك فان كفاءة البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية تقاس بمدي نجاحه في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار و التي يعبر عنها بتسجيل معدلات منخفضة للتضخم و هو ما يتوافق مع اتجاه عدد كبير من البنوك المركزية في العالم نحو تبني استهداف التضخم كمحور للسياسة النقدية ، و لا ينبغي أن يفهم أن استقلالية البنك المركزي تضمن تحقيق الاستقرار النقدي و بالتالي استقرار الأسعار فالتضخم ظاهرة اقتصادية كلية لها عدد من الأسباب التي لا يمكن اقتصارها على السياسة النقدية ، و مع تسليم أن التضخم يعد بشكل رئيسي ظاهرة نقدية في الدول المتقدمة ، إلا إن الأمر يختلف في حالة الدول النامية إن معظم حكومات الدول النامية تلعب دورا هاما في التأثير على الجهاز المصرفي خاصة فيما يتعلق بتحديد الأسعار الفائدة و صياغة السياسة الائتمانية و النقدية و الاقتراض المتزايد من بنوكها المركزية بهدف تمويل الإنفاق العام و مواجهة عج الموازنة العامة ، و هو ما يؤثر على الموارد المتاحة للأجهزة المصرفية و يرفع من المعدات التضخم التي يقابلها ارتفاع أسعار الفائدة وهو أمر يساهم في عزوف أفراد المجتمع عن إيداع أموالهم في المصارف و إلى عدم استقرار النظام الاقتصادي هذا ما يفقد بنوكها المركزية درجة كبيرة من الاستقلالية و يؤكد مسؤوليتها بشكل كبير عن ارتفاع معدلات التضخم في تلك الدول .

[1] - أحمد إسماعيل إبراهيم المشهداني ، مرجع سابق ، ص ص 93-94 .

– أدت تلك النتائج إلى المطالبة بضرورة منح البنوك المركزية درجة اكبر من الاستقلالية تكفل وجود سياسة نقدية فاعلة في مجال التحكم في المصروف النقدي لتحقيق درجة عالية من النمو الاقتصادي.

لذلك يتعين عليها حكومات الدول النامية دعم استقلالية بنوكها المركزية و ذلك من خلال:

1 -إسهام البنوك المركزية في تحقيق عملية التنمية بمفهوم و أسلوب متطور .

2- تحرير الأسواق المالية و عولمتها في ظل الدور المتزايدة للمؤسسات الاقتصادية تجدر استشارة هنا انه يجب لن لا نفهم أن الاستقلالية البنك المركزي تضمن نهائيا تحقيق الاستقرار الأسعار دلك يكون سببا في تحقيق الاستقرار الاقتصاد من خلال سعيها إلى محافظة على استقرار الأسعار ذلك إن التضخم في حقيقة الأمر ظاهرة نقدية اقتصادية كلية متعددة الأسباب خاصة في الدول النامية لان تحديد مسار التضخم فيها يكون من خلال عدة عوامل هيكلية مالية نقدية .

الفرع الثاني: اعتبارات تحقيق الاستقلالية البنك المركزي[1].

إن تحقيق استقلالية البنوك المركزية يتطلب توفر عدد من الاعتبارات الهامة و من أهمها ما يلي:

- **الاعتبار الأول:** ويتمثل في اختيار المعيار المرغوب فيه لتحديد درجة الاستقلال المطلوبة ، و تجدر الإشارة فقط أن معايير الاستقلالية تختلق من دولة إلى أخرى.
- **الاعتبار الثاني** : يتعلق بالترتيبات التي تضمن عدم اعتماد السياسة النقدية على أفراد محددين وفي وقت واحد.
- **الاعتبار الثالث :** يمكن في تحديد العناصر و التغيرات القانونية الموجودة بقانون البنك المركزي بهدف التعرف على مدى الحالي الاستقلالية البنك المركزي وعلى اوجب النقص الواردة بالقانون و بالتالي معرفة ما إذا كان البنك المركزي يحتاج إلى زيادة مدى استقلالية القانون أو تحسين الظروف المحيطة بالبنك المركزي مع الإبقاء على مدى تلك الاستقلالية .

[1] – أحمد إسماعيل إبراهيم المشهداني ، مرجع سابق ، ص 96 .

- **الاعتبار الرابع:** تحديد مدى الاستقلال القانوني المرغوب به واقعيا من وجهة نظر السياسيين بوجه الخاص و وجهة النظر المجتمع – الرأي العام– بوجه عام للبلد محل الدراسة ، لماله من دور في تحقيق استقرار الأسعار و الإبقاء عليه فضلا على انه يكفل وضع نظام متكامل للاستقلالية.
- **الاعتبار الخامس:** ويتمثل هذا الاعتبار في معرفة تاريخ التضخم للبلد محل الدراية ، فقد ترى دولة ما انه حاجة لها لتدعيم استقلالية بنكها المركزي مادا من السلطة ملزمة بتحقيق استقرار الأسعار و الإبقاء عليه ، وها ما يحصل إثارة مسالة التحكم في التضخم من جانب البنك المركزي المستق ل لتثير اهتمام الرأي العام .[1]
- **الاعتبار السادس :** الاطلاع على طبقة الأوضاع الدستورية و الضوابط و التوازنات الموجود ة في النظام السياسي ، و معرفة مدى الوعي الاقتصادي العام في البلد محل الدراسة فهذه الطبيعة تختلف من دولة إلى أخرى حسب ثقافتها و تراثها التاريخي و أوضاع مؤسساتها الدستورية ، ففي انجلترا مثلا يقوم النظام الدستوري على أساس النظام البرلماني أي أن هناك علاقة تعاون و توازن بين السلطتين التشريعية و التنفيذية بحيث تقوم هذه السلطة التنفيذية إذا دعت الضرورة إلى ذلك و يترتب على ذلك حق الحكومة في وضع السياسات العامة و لعل أهمها السياسة النقدية و من غير المحتمل تصور وجود حكومة لا تتولى صياغة السياسة النقدية التي تكون مسؤولة عنها و بذلك فالحكومة لها السلطة النهائية في صياغتها و تتحمل كامل السلطة البرلمانية في ذلك.

أما في دولة كالولايات المتحدة فالأمر مختلف لان النظام الدستوري و النظام الرئاسي متصلان بالكامل، و بذلك فالسلطة التشريعية ليس بإمكانها سحب الثقة من الحكومة، كما لا تملك حق حل السلطة الدستورية و بدلك فنظام البنك المركزي قائم على أساس الفصل بين السلطتين التنفيذية و التشريعية لعل هذا أحد أهم العوامل التي أثارت قضية الاستقلالية في التاريخ المعاصر أن الأوضاع الدستورية أثارت جدلا

[1] – عجلان صباح ، مرجع سابق، ص 67.

كبيرا حول علاقاتها باستقلالية البنك المركزي خاصة فيما يتعلق بمسالة الديمقراطية و هو ما يستدعي إجراء مراجعة للأوضاع الدستورية المتعلقة بمدى تفويض السلطة و المسؤولية للبنك المركزي و بالتالي مراجعة النظام الأساسي للبنك بهدف الوصول للمدى المطلوب للاستقلالية القانونية.

- **الاعتبار السابع:** يتعلق هذا الاعتبار بمدى تطور الأسواق المالية و النقدية لبلد محل دراسة، و يمثل أحد أهم الاعتبارات التي ينبغي دراساتها بعناية فائقة قبل اتخاذ أي إجراءات تتعلق بالترتيبات التشريعية خاصة تلك المتعلقة بالائتمان المقدم من طرف البنك المركزي في الدول النامية، و التي تتسم بضعف أسواقها النقدية و المصرفية و عدم كفاءتها و افتقارها للمرونة في ظل وجود سوق حكومية للأوراق المالية.

و الجدير بالذكر، إن سوء تنظيم الأسواق المالية قد يمنع الحكومة من الحصول على ائتمان مباشر من البنك المركزي، و ما يؤثر على الإنفاق الحكومي و يعيق تغطية العجز المؤقت بين الإجراءات و النفقات الحكومية هذا يفقد السياسة المالية مرونتها و عليه فان تخفيض القيود على الائتمان قد يكون مطلبا مؤقتا و مرحليا و رغم انه يبدو مكلفا[1].

و بناء على ذلك ينبغي أن لا يكون التخفيف المؤقت للقيود على الائتمان سببا في إعاقة التنمية للأسواق المالية و النقدية، كما لا ينبغي أن يؤدي ذلك إلى الإفراط في إضعاف استقلالية البنك المركزي، بل ينبغي السعي نحو تحقيق درجة كافية من التطور و النمو للأوراق المالية و النقدية حتى نتمكن من زيادة مدى استقلالية البنك المركزي.[2]

المطلب الرابع :الأبعاد الاقتصادية لاستقلالية البنك المركزي على متغيرات النشاط الاقتصادي:

نجد أن العديد من الدراسات الاقتصادية توضح بأن هناك علاقة بين درجة استقلالية البنك المركزي وبين بعض متغيرات النشاط الاقتصادي الكلية مثال ذلك : الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، وعجز

[1] - عجلان صباح ، مرجع سابق، ص 67.

[2] – عجلان صباح ، مرجع سابق ص 68.

الموازنة العامة وكان التركيز من جانب الأهمية من ناحية درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم لماله أهمية كبيرة وتأثير على جانب المدروس .

الفرع الأول: استقلالية البنك المركزي والتضخم

يعتقد أنصار استقلالية البنك المركزي أنه إذا كان البنك المركزي مستقلا وبعيدا عن أي ضغوط سياسية سواء من جانب الحكومة أو البرلمان ، فإن السياسة التي يتبعها ستؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم [1]و تحقق الاستقرار في الأسعار ولقد ذكر "lindsey " وهو عضو مجلس محافظي البنك المركزي الأمريكي في مؤتمر البنوك المركزية في أوروبا الشرقية والتجارب الحديثة في الاستقلالية المنعقد في شيكاغو 04/22/ 1994 ، إن مصلحة الدولة في استقلالية بنكها المركزي ترتكز أساسا على قضية التضخم وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي في كل من الفترة القصيرة والفترة الطويلة فلا يوجد ذلك الارتباط لأن في الواقع تكلفة الانخفاض المؤقت في البطالة أو الزيادة المؤقتة في الناتج المحلي غالبا ما تعني تضخما مرتفعا.[2]

ولقد حاولت الدراسات الاقتصادية إيجاد مقاييس كمية الاستقلالية النسبة للبنوك المركزية وتقدير كيفية ارتباطها بمتوسط التضخم، كما حاولت تطوير وتوحيد المقاييس الكمية لاستقلالية البنك المركزي، واستخدامها لترتيب البنك المركزي حسب درجة الاستقلالية ومناقشة العلاقة بين الاستقلالية والتضخم .

ومن أهم الدراسات في هذا المجال والتي بحثت في هذه العلاقة نجد :

أولا : دراسة (Beade & parknia) لسنة 1995 :

وتعد من أول الدراسات التي حاولت مناقشة العلاقة بين استقلال البنك المركزي وقد عنونت بـــ قوانين البنك المركزي والسياسات النقدية .[3]

---

[1] – خلف محمد صمد الجيوري ، **دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجربة العراقية في ضوء القانون ، البنك المركزي العراقي** ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 7 / العدد 32 / 2012 .

[2] – منصوري الزين ، مرجع سابق ، ص 425 .

[3] – عجلان صباح ، مرجع سابق، ص 85.

حيث استخدمت بيانات 12 دولة متقدمة وذلك خلال فترة ما بعد ريتون وودز أي يعد سنة 1944 ، وتم قياس درجة الاستقلالية في تلك الدول بالاعتماد على مؤشرين هما :

1 -درجة التأثير المالي للحكومة على البنك المركزي:

وتتحدد درجة التأثير ضده بمدى سلطة الحكومة في تحديد مرتبات وأجور أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي بالإضافة إلى مقدرة الحكومة على التحكم في ميزانية البنك وتوزيع الأرباح.

2 – درجة التأثير المالي للحكومي على سياسات البنك المركزي :

ويتحدد بمدى قدرة الحكومة على تعيين مجلس إدارة البنك المركزي وعزلهم وعدد ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك ، وهل يحق لهم التصويت أو لا ؟ وإلى من تعود السلطة النهائية في تقدير السياسة النقدية فهل هي بيد البنك المركزي أم بيد الحكومة.

ولقد أثبتت مدة الدراسة في النهاية أن درجة الاستقلال المالي للبنوك المركزية لم تكن عاملا مؤثرا في معدلات التضخم منخفضة، خلال فترة ما بعد" بريتون وودز" بمعنى آخر أنه لم تكن هناك علاقة واضحة بين درجة الاستقلالية المالية للبنوك المركزية ومعدلات التضخم ، أما بالنسبة للعلاقة بين درجة الاستقلالية السياسيـــة للبنوك المركزية ومعـــدلات التضخم .

(المؤشر الثاني) فقد أثبتت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة وثيقة بينهما ، وهي علاقة عكسية بمعنى أن زيادة درجة استقلالية البنك المركزي تقابلها معدلات تضخم منخفضة ، ولعل الدليل على ذلك أن معدلات التضخم في كل من ألمانيا وسويسرا والتي تتمتع بنوكها بدرجات عالية من الاستقلالية كانت أقل المعدلات في دول المجموعة التي تتم دراستها.

ثانيا : دراسة (A. Alesina) سنة 1988 :

نجد أن هذه الدراسة استخدمت نفس المؤشرات السابقة وانتهت بوجد علاقة عكسية بين معدلات التضخم وبين درجة استقلالية البنك المركزي .[1]

ثالثا : دراسة (Gilli , Mascacandara , Tabellini) لسنة 1991 :

اعتمدت عليه الدراسة على مؤشرين رئيسين هما :

- سياسيا هو الذي اعتمدت عليه دراسة (Bade & Perkin) أما المؤشر الثاني فهو مؤشر اقتصادي يقيس استقلالية البنك المركزي بمدى سلطة الحكومة على أدوات السياسة النقدية الموجودة تحت تصرف البنك المركزي من جهة أخرى وانتهت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي من وبين معدلات التضخم جهة[2] .

رابعا : دراسة (Cukeirman, Webb ,Neyapti) لسنة 1992 :

استعملت هذه الدراسة ترتيبا مبررا لدرجة استقلالية البنك المركزي ، وأكدت أن الشيء الأكثر أهمية ليس محتوى القانون نفسه ، وإنما الطريقة التي يطبق بها هذا القانون ، غير أن هذا لا ينفي أهمية المقاييس القانونية في تقدير درجة الاستقلالية وذلك لعدة أسباب:

1 - تشير إلى درجة الاستقلالية التي أعطاها المشرع للبنك المركزي .

2 -كل المحاولات المطروحة تستند على المعايير القانونية لتقدير درجة الاستقلالية ولقد استخدم (Cukeirman, Webb ,Neyapti) ثلاثة مؤشرات هي :

- **المقياس القانوني** : واعتمد لقياس مدى الاستقلالية الممنوحة للبنوك المركزية من واقع تشريعاتها في الدول محل الدراسة .
- **المقياس التطبيقـــي الأول** : ويبين هذا المقيـــاس على استمارات ملئت من طرف مختصين في

[1] – عجلان صباح ، مرجع سابق ، ص 86.

[2] – عجلان صباح ، مرجع سابق، ص 86.

السياسة النقدية بمختلف البنوك المركزية .

وشملت هذه الاستمارات بعض الأسئلة التي تتضمن نفس الموضوعات الموجودات في المتغيرات القانونية مع التركيز على الناحية التطبيقية بدلا من الناحية القانونية .

مثلا : أهداف البنك المركزي ، أهميتها في التطبيق ، الالتزام بحدود القروض في التطبيق وأسئلة تخص مواضع أخرى والأسئلة المطروحة تساعد كثيرا على تمييز الفرق بين الاستقلالية الحالية والقانونية .[1]

- **المقياس التطبيقي الثاني :** يستند هذا المؤشر على سرعة تغير محافظ السلطة النقدية حيث أنه كلما كانت هناك سرعة في تغيير المحافظ فهذا مؤشر على أن هذا البنك يتمتع بمستوى أقل من الاستقلالية والعكس صحيح ويبين ذلك من خلال أنه كلما أتيحت الفرصة للسلطة التنفيذية في اختيار محافظ جديد فستختار من يقوم بتنفيذ خططها .

بعد تحليل هذه الدراسة من أكثر التحليلات كمالا حتى وقتنا الحالي ، ليس لأنه يبين الوضع الحالي للاستقلالية وإنما لأنها اعتمدت على بيانات 72 دولة منها 21 دولة صناعية و51 دولة نامية وهذا عدد كبير من الدول لم تشمل عليه الدراسات السابقة . وخلصت هذه الدراسة بأن البنوك المركزية في الدول النامية هي أقل استقلالية من البنوك المركزية في الدول الصناعية ، كما خلصت أن الاستقلالية القانونية مهمة ولها مدلول في تحديد استقرار الأسعار في الدول المتقدمة ، ولكن ليس في الدول النامية والنتيجة الأهم هي وجود علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي وبين معدلات التضخم .

والجدول التالي يوضح ترتيب درجة استقلالية البنوك المركزية في الدول الصناعية حسب هذه الدراسة وعلاقتها بمعدلات التضخم خلال الفترة (1988 –1990).[2]

---

[1] – www. Cepli.،2006/03/12 ، 14 :00

[2] – عجلان صباح ، مرجع سابق ، ص ص 86– 87 .

الجدول رقم (01) : ترتيب درجة استقلالية البنوك المركزية في الدول الصناعية حسب دراسة Cukeirman خلال الفترة (1988–1990).

الدولة	درجة الاستقلالية	معدل التضخم%
سويسرا	0,68	3
ألمانيا	0,66	3
النمسا	0,58	4
الو . م .أ	0,51	5
الدانمرك	0,47	7
كندا	0,46	6
هولندا	0,42	3
إيزلندا	0,39	9
لكسمبورغ	0,37	5
اسلندا	0,36	3,8
بريطانيا العظمى سابقا	0,31	7
استراليا	0,31	8

المصدر : عجلان صباح ، مرجع سابق، ص 88 .

فرنسا	0,28	7
السويد		8

فنلندا	0,27	7
نيوزلندا	0,27	12
إيطاليا	0,22	11
اسبانيا	0,21	10
بلجيكا	0,19	5
اليابان	0,16	3
النرويج	0,14	8

المصدر : عجلان صباح ، مرجع سابق، ص 88 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ :

– أن البنوك المركزية والتي تسجل بها معدلات تضخم مرتفعة تتمتع بنوكها المركزية بدرجة أقل من الاستقلالية ومثال ذلك فرنسا (في السابق) ، لكسمبورغ فنلندا .

– رغم أن اليابان يتمتع بدرجة استقلالية قليلة غير أنه سجل معدلات التضخم منخفضة.

وبذلك نستنتج أن الاستقلالية ليست دائما ضرورية لجعل معدلات التضخم في مستوياتها الدنيا.

خامسا : : دراسة (A. Alesina-L. H Summers) سنة 1993 :

ساهم كل من المذكورين في تقييم مؤشرات لقياس درجة الاستقلالية في عدد من الدول الأوروبية وتوصلوا إلى أن هناك علاقة عكسية بين درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم والمنحنى التالي يوضح ذلك: [1]

مؤشرات الاستقلالية في البنك المركزي .

إن الشكل السابق يوضح العلاقة بين معدل التضخم واستقلالية البنك المركزي فالدول التي تتمتع بنوكها بدرجة عالية في الاستقلالية يكون معدل التضخم بها بالمستويات الدنيا .

سادسا : دراسة G. Wood . Copic – mills سنة 1992 :

أكدت هذه الدراسة على تحليل البيانات 12 دولة خلال فترة (1971– 1987) حيث قسمت هذه الدراسة إلى أربع فترات : فبل الحرب العالمية الأولى ثم فترة ما بين الحربين ثم فترة بريتون وودز ثم الفترة التي ما بعدها ولقد انتهت هذه الدراسة إلى أن الاستقلالية قد تكون شرطا كافيا لوجود معدلات تضخم منخفضة ولكنها ليست شرطا ضروريا لذلك.[2]

خلاصة لما سبق ذكره : وجود بنك مركزي مستقل في دولة ما من شأنه أن يؤدي إلى خفض معدلات التضخم دون التأثير على المتغيرات الحقيقية. [3]

منحنى رقم (01) : استقلالية البنك المركزي والتضخم .

متوسط معدل التضخم

[1] عجلان صباح ،مرجع سابق، ص 89.

[2] –أسامه محمد الفولي ، زينب عوض الله ، مرجع سابق، ص ص 270– 271 .

[3] – www. cepli . fr op. cit .p 21.

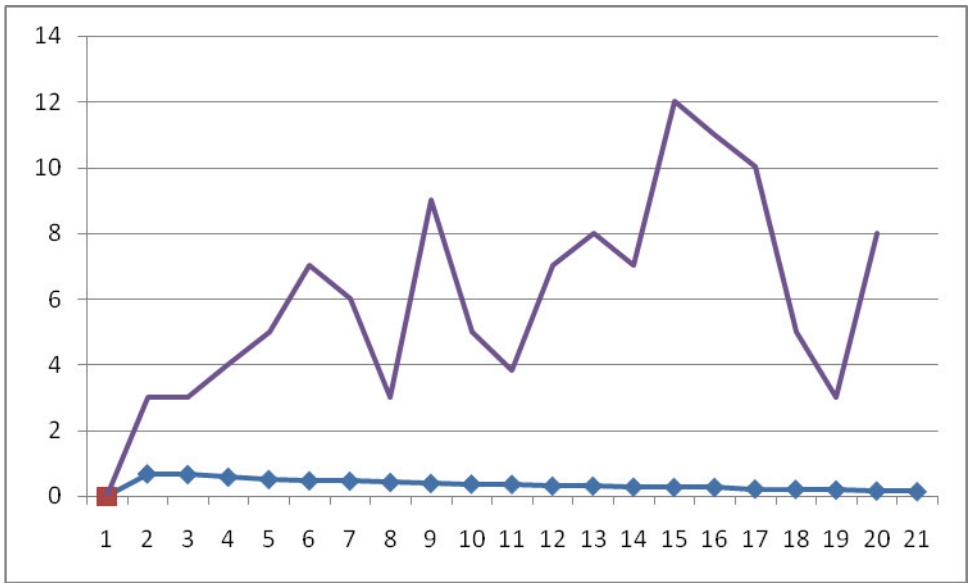

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع عجلان صباح .

التفسير : وجود علاقة عكسية بين درجة الاستقلالية المالية للبنوك المركزية و معدلات التضخم كلما زادت درجة الاستقلالية انخفضت معدلات التضخم .

خلاصة الفصل

البنك المركزي له أهمية كبيرة في الدولة من حيث توليه مهمة الإصدار النقدي ويعد المسير والموجه للمصارف الأخرى نستخلص ما يلي :

– البنوك المركزية هي مؤسسة حكومية تأتي على قمة الهرم النظام المصرفي وتتولى بوسائلها إدارة أمور السياسة المصرفية والائتمانية .

– البنوك المركزية ليس هدفها تحقيق الأرباح بل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

– تتميز البنوك المركزية بجملة من الخصائص العامة والرئيسية التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية والمالية الأخرى ، رغم الاختلاف في الهياكل التركيبية والصلاحيات القانونية .

– يقوم البنك المركزي بخدمات مصرفية للحكومة ويتولى إدارة الدين العام وتقديم النصح والمشورة المالية لها ، وتزيد علاقتها بها في حالات الأزمات الاقتصادية وفي الحالات التي يزداد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي .

– يقوم البنك المركزي بتقديم معلومات لصالح البنوك التجارية من أجل تفادي المشاكل والأخطاء وتحقيق مزايا جيدة تعود عليه بالنفع .

– يتولى البنك المركزي إدارة الاحتياطات النقدية والأجنبية للدولة لحكم علاقته بالحكومة على النشاط الخارجي فالبنك المركزي يحتفظ لديه بأرصدة الحكومة من العملات الأجنبية ويتولى دفع تحصيل حقوقها لديهم فهو ممثل الحكومة في الصفقات المالية والتجارية التي تبرمها مع العالم الخارجي – تعر المركزي إلى تغيرات جوهرية منذ نشأته إلى اليوم الحالي ، ولقد تحولت البنوك المركزية إلى الاعتماد بشكل رئيسي على الأدوات غير المباشرة في إدارته للسياسة النقدية لما لها من مزايا هامة ، غير أن هذا التحول لا يمكن أن ينجح إذا لم ترافقه إصلاحات شاملة للإختلالات الاقتصادية .

الفصل الثاني

نظرة عامة على الاستقرار المالي

تمهيد الفصل :

إن الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي يزداد في العقود القليلة الماضية بحيث أصبح يحتل مركزا متقدما على أجندة المؤسسات التنظيمية والرقابية وأضحى من أهم أولويات وأهداف صانعي السياسات في مختلف أنحاء العالم وذلك نتيجة للتطورات والتحولات التي بدأ يتعرض لها القطاع المالي وما رافقها من عدة مخاطر كبيرة أثرت على السلامة المالية لأكثر من دولة فظهرت العديد من المؤسسات الدولية الساعية للحفاظ على الاستقرار المالي العالمي سواء كان ذلك من الناحية القانونية أو الرقابية أو الإشرافية أو المحاسبية .

المبحث الأول : ماهية الاستقرار المالي

المبحث الثاني : أساسيات الاستقرار المالي

المبحث الثالث : مظاهر عدم الاستقرار المالي وتحليل سلامته

المبحث الأول : ماهية الاستقرار المالي .

يعتبر الاستقرار المالي من أهم المواضيع التي أصبحت في الوقت الراهن تسعى البنوك إلى تحقيقها والحفاظ عليها وذلك بالاعتماد على الطرق السليمة والصحيحة في أداء مهامها .

المطلب الأول : تعريف الاستقرار المالي و أسسه .

للاستقرار المالي مكانة هامة وهادفة في أي بنك من البنوك من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف أساسية في السياسات الاقتصادية .

الفرع الأول : تعريف الاستقرار المالي

تم اقتراح بعض الميزات يجب أن تتوفر لبنائنا له هي :

أ –إن تعريف الاستقرار المالي يجب أن يكون مرتبط بالرفاهية العامة ، بصغة أخرى الاستقرار المالي هو عبارة عن سلعة عامة .

ب–يجب أن يكون الاستقرار المالي قابل للملاحظة من قبل ضياع القرار أولئك المسؤولين عن تحقيق وحفظ هذا الاستقرار لمساعدتهم لمعرفة مدى نجاحهم في هذا .

جـــ – يجب أن يكون الاستقرار المالي خاضع للرقابة ويتأثر لقرارات السلطات العامة وإن كان العكس فلا يوجد مبررا لكي يكون الاستقرار المالي هدفا لهذه السياسات .

د– الاستقرار المالي يجب أن يكون له تعريف سياسي واضح .

هـــ –في تعريف للاستقرار المالي يجب علينا الاهتمام بوجوب التدخل ليس فقط من في حالة انهيار مؤسسة مالية ، بل أيضا من أجل المؤسسات غير المالية [1].

[1] – ذهبي ريمة ، "**الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003–2011)** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة LMD في العلوم افقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 2012 ، 2013 ، ص ، ص 16–17 .

لا يعتبر أي تغير على أنه دليل على عدم استقرار فالصرامة يجب أن تكون معتدلة فالهياكل المالية والاقتصادية تحتاج إلى الغير والتطوير لمواكبة النمو الاقتصادي ، ومحاولة تبع كل تغيير كمصدر العدم الاستقرار سيكون عميقا وحتى مخربا في بعض الأحيان [1].

- **مبادئ تعريف الاستقرار المالي :**

بعد تناول الميزات مرغوبة الوجود في تعريف الاستقرار المالي ، يجرنا إلى الحديث عن مبادئ تعريف هذا الاستقرار وهو ما قام به Schinasi Garry سنة 2005 م ضمن محاولته لوضع تعريف عملي للاستقرار المالي باقتراح المفاتيح الأساسية والتي يمكنها أن تساعدنا في تعريف الاستقرار المالي :

المبدأ الأول: الاستقرار المالي كمفهوم واسع :

أن يشمل مختلف مكونات النظام المالي ك البنية التحتية ن المؤسسات والأسواق ، فتعثر أي مكون واحد سيؤدي إلى زعزعة استقرار النظام كل وهذا ما يستدعي إتباع رؤيا نظامية .

المبدأ الثاني : عدم نسيان فعالية أنظمة الدفع :

الاستقرار المالي لا يعني فقط أن يحقق التمويل الكافي دوره في تخصيص الموارد والمخاطر وتبعية الادخار ، وتسهيل تراكم الثروة والتنمية والنمو ، ولكن يجب أن يعني أيضا كفاءة أنظمة الدفع .

المبدأ الثالث : دور انضباط السوق المحلية :

مفهوم الاستقرار المالي لا يعني فقط غياب أو عدم حدوث الأزمة المالية الفعلية ولكن أيضا يعني أن يكون النظام المالي قادر على احتواء مثل هذه الاضطرابات قبل أن تشكل هذه الأخيرة تهديدا للنظام المالي في حد ذاته أو تنتقل لتمس العمليات الاقتصادية ، من خلال التصحيح الذاتي للسوق .

المبدأ الرابع : التأثير على الاقتصاد الحقيقي :

يجب تحليل الاستقرار المالي تبعا للخسائر المحتملة على الاقتصاد الحقيقي .

[1] – ذهبي ريمة ، مرجع سابق ، ص ص 16–17

المبدأ الخامس : يجب أن يكون ديناميكي :

إن تحليل الاستقرار المالي يمثل ظاهرة مستمرة لذا لا يجب ربط الاستقرار بالسكون أو الجمود ويمكن النظر إلى الاستقرار المالي على أنه يتوافق مع استقرار أجزائه المكونة له مثل سلامة المؤسسات المالية ، ظروف الأسواق المالية [1] وكذا فعالية مكونـــات البنية التحتية [2].

- ومنه توجد عدة تعاريف مختلفة نذكر منها ما يلي :

أولا : الحرص على عدم دخول عناصر النظام المالي في سلسة من الإختلالات الدورية التي تهدد الفعالية الاقتصادية ، لأن الاستقرار المالي هو شرط ضروري ضمن الميكانزمات الاقتصادية بغرض تقيم ، تحديد وإدارة المخاطر المالية (القرض السيولة ، الأسواق ... إلخ) من أجل تعظيم الفعالية الاقتصادية[3].

ثانيا : بأنه الوضع الذي يكون فيه القطاع المالي قادرا على التصدي للاضطرابات المختلفة في الاقتصاد بحيث يكون هذا القطاع قادرا على القيام بعمليات الوساطة وتسوية المدفوعات وإعادة وتوزيع النمط بأسلوب سليم والاستقرار المالي يكون نتيجة لسلامة النظام المالي [4].

ثالثا : الاستقرار المالي لا يشير إلى موقفا و مسار زمني واحد وثابت يمكن للنظام المالي الرجوع إليه و إنما يشير إلى نطاق ممتد وسلسلة متصلة من الأحداث متعددة الأبعاد ، تحدث عبر العديد من المتغيرات التي يمكن مشاهدتها وقياسها والتي تستخدم كذلك في التحديد الكمي لمدة كفاءة النظام المالي في أداء وظائفه التسييرية ، ونظرا لتعدد جوانب الاستقرار المالي فإنه أي يتغير يحدث لا يمكن قياسه باستخدام مؤشر كمي واحد فآثار العدوى والعلاقات غير الخطية بين مختلف قطاعات النظام المالي تزيد من

---

[1] – ذهبي ريمة ، مرجع سابق ، ص 17 .

[2] – بوكساني رشيد ، مزيان أمينة ، "**الاستقرار المالي ، هيئة قطاع المحروقات في الجزائر ، أبحاث اقتصادية وإدارية** "، العدد العاشر ، جامعة بومرداس ، 2011 ، ص 237 .

[3] – زواوي الحبيب ،" **الاستقرار المالي والبنوك الإسلامية ، تحليل تجريبي**" ، مجلة دراسات اقتصادية مركز البصيرة ، للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، العدد 16 ، الجزائر ، جويلية ، 2010 ، ص 72 .

[4] – بن شيخ عبد الرحمان مرجع ،سابق ، ص 66 .

صعوبة التنبؤ بالأزمات المالية وبالتالي فإن تقييم مدى استقرار النظام المالي يستلزم اعتماد مفهوم نظمي شامل [1].

ولتحقيق الاستقرار المالي تحتاج البلدان إلى :

– نظم مالية عميقة ومتسعة ومرنة كما يجب عليها أن تعالج نواحي الصنف التي تؤدي إلى تعريض نظمها لمخاطر الصدمات [2].

رابعا : هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي ، أي الأسواق المالية الرئيسية والنظام المؤسسي المالي مقاوما لصدمات الاقتصادية ويصلح للوفاء على نحو سلس بوظائفه الأساسية ، المتمثلة بالوساطة المالية وتستكمل العمليات الاقتصادية وإدارة المخاطر وترتيب المدفوعات وفي النظام المالي السليم وحسن الأداء بتحقيق الاستقرار من خلال آليات السوق التصحيحية الذاتية التي تخلق مقاومة وتمنع المشاكل من التفاقم لتشمل نطاق المنظومة المالية بأكملها ، وأهم عنصر في مفهوم الاستقرار المالي هو مدى تأثيره على الاقتصاد الحقيقي .

خامسا : مفهوم الاستقرار المالي بالنسبة لبنك المركزي يعني أن يشمل تحت مطلته الرقابية والمؤسساتية بالإضافة إلى النظام المصرفي ، الأنواع الأخرى من المؤسسات بما في ذلك شركات الوساطة وصناديق الاستثمار وشركات التأمين وغيرها من الصناديق والمؤسسات المالية التي تعمل ضمن نظام سوق الظل Banking Shadow والتي تقوم بدور الوساطة المالية بين قطاعات الفوائض المالية (جانب العرض) وقطاعات العجز (جانب الطلب) [3].

ومن خلال هده التعاريف نجد النتائج كالتالي :

---

[1] - غازي شيناسي ، " **الحفاظ على الاستقرار المالي ، قضايا اقتصادية** "، 36 ، كتاب إلكتروني ، منشورات صندوق النقد الدولي ، 2005 ، ص 02 .

[2] – غازي شيناسي ، مرجع سابق ، ص 2 .

[3] - الاستقرار المالي هدف جديد لبنك المركزي ، جريدة الرأي موقع يوم الخميس 2014/06/24 ،
http : // www .altari,com/article/654238 ; intm

1-الاستقرار المالي لا يركز فقط على كيفية التعامل مع الأزمات المالية عند وقوعها ولكنه يستند في الأساس إلى تحصن النظام المالي ضد المخاطر والأزمات للحيلولة دون وقوعها .

2-في حال وقوعها هذه الأزمات يكون مهيئا لاستيعاب وامتصاص تداعياتها ، ومع انتقال الأزمات الخارجية إلى مكونات النظام المالي المحلية .[1]

3-البنك المركزي يهدف بشكل عام إل الحفاظ على الاستقرار النقدي و المالي والإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم وتخفيض البطالة [2].

الـ فرع الثاني : المقارنة بين أسس الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي

تسعى البنوك المركزية إلى تحقيق هدفها المراد الوصول إليه على الاعتماد على أسس الاستقرار المالي وعدم الوقوع في الأزمات والمخاطر التي تؤثر على أداء مهامها وعرقلة هدفها المتمثل في تحقيق الاستقرار المالي لهذا يجب وضع هذا الجدول من أجل المقارنة والتوضيح أكثر :

جدول رقم (01) : المقارنة بين أسس الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي

أ -أسس الاستقرار المالي	ب- أسس عدم الاستقرار المالي
-يمكن أن نقول بأن عادة ما تكون مؤسسات النظام المالي مستقرة إذا توفر لديها درجة عالية من الثقة ، في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها باستمرار دون مساعد خارجية وتكون الأسواق المالية مستقرة إذا تمكن الأسواق المالية مستقرة إذا تمكن المشاركون فيها والتي لا يتغير على	عدم الاستقرار يؤدي إلى تزايد خطر وقوع أزمة مالية والتي تعني وتصدي في النظام المالي وعدم القدرة على توفير خدمات المدفوعات أو توفير الائتمان شروط عادلة لتشجيع الاستثمار المنتج . ونجد أن عدم الاستقرار المالي هو وضع أو حالة تتسم بالخصائص التالية :

[1] – الدور الاقتصادي المالي في فلسطين لمؤسسات الاقتراض المختصة وأثر ها على الاستقرار :
http : // www .pma.ps/portais/1 /vsers/002/2/2 pubications/Arabic//25/08/25 AB/2588/25D8/25
فريق العمل : نصر عبد الكريم ، محمد عابد ، عبير أبو زيتون ، 2013 .

[2] – الدكتور الرياض الفرس ، " **النظام المالي والسياسة النقدية**" ، ، قسم الاقتصاد ، مركز التميز في الإدارة ،جامعة الكويت
http :// www .oba.edu.kn/rey and/104/Financial /system.ppt .

المدى القصير إذ لم يحدث تغيرات في العوامل الأساسية . – الهدف من الحفاظ على الاستقرار النظام المالي هو تجنب الاضطرابات فيه والتي في شأنها أن تتسبب أضرار أو تكاليف كبيرة حملها الاقتصاد الحقيقي . – شروط حدوث الاستقرار المالي : يتحقق حدوث الاستقرار المالي إذ توفرت الشروط التالية : 1 –استقرار نقدي ، متمثلا في انخفاض نسبة التضخم ، واستقرار أسعار الصرف معدلات عمالة أو تشغيل طبيعية . 2–ثقة في المؤسسات والأسواق المالية العالمية في الاقتصاد . 3–عدم وجود تقلبات حادة في أسعار الأصول المالية أو الحقيقية في الاقتصاد بدون دواعي موضوعية . شرط تحقق الاستقرار المالي يتمثل في أن يكون النظام المالي قادرا على تحمل الصدمات دون أن يعطي فرصة لتراكم الشهوات التي تعوق تكوين المدخرات لاستثما ر الفرص في الاقتصاد مع توفر القدرة لدى هذا النظام على امتصاص الصدمات عند حدوثها والاستمرار في أداء وظائف الأساسية بدرجة عالية من التأكد .	1 -تباين غير طبيعي بين الأسعار الفعلية والأسعار العادلة للأصول الملية والحقيقية . 2–تشوه كبير في أداء السوق المالي وقلة توافر الائتمان محليا وربما دوليا . 3–انحراف كبير في الإنفاق الكلي عن قدرة الاقتصاد على الإنتاج . يحدث عدم الاستقرار عندما تطرأ وتهدد الأوضاع في الأسواق المالية وأداء الاقتصاد الكلي أو الجزئي من خلال تأثيرها على سلامة عمل النظام المالي . عدم الاستقرار لمالي يعبر عن الأزما ت المالية التي تواجهها الأسر أو الشركات أو الحكومات وهذه الأزمات مجتمعة تشكل خطرا على مؤشرات الاقتصاد الكلي .

المصدر : الدور الاقتصادي المالي في فلسطين لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار ، مرجع سابق .

الاستنتاجات الخاصة بالجدول التالي الموضح سابقا :

أ -أسس الاستقرار المالي :

- تعتبر الثقة من أهم العناصر التي يرتكز عليها تحقيق الاستقرار المالي ثقة البنك بالجمهور يجب تجنب عدم الوقوع في الأضرار والمخاطر من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي .
- نجد أن تحقيق الاستقرار النقدي ، معدلات العمال ، عدم وجود تقلبات حادة في الأصول المالية أو الحقيقية في الاقتصاد وانخفاض نسبة التضخم كلها تؤدي إلى طريق تحقيق الاستقرار المالي .
- وضع خطط جيدة وسليمة من طرف الخبراء والمتمكنيين من أجل السير الجيد وعدم الوقوع في التشوهات والصدمات الغير متوقعة .

ب - أسس عدم الاستقرار المالي :

- الأزمات المالية التي تزيد من المخاطر وتعرقل أداء البنوك المركزية .
- عدم توفير الائتمان بشروط عادلة يؤدي بها إلى عدة جوانب سلبية تجعلها تفقد الاستقرار المالي
- المشاكل والمعوقات التي تقع في أداء السوق المالي تعكس كل ماهو مراد تحقيقه من الناحية التي يسعى إليها البنك و هو الاستقرار المالي .

وخلاصة القول ، إن تحقيق الاستقرار المالي يعتمد على بعض الأسس يجب أن نعتمد عليها ونحاول أن نطبقها بطرق سليمة تجعل البنوك المركزية تصل إلى هدفها المراد الوصول إليه ولا نهمل أسس عدم الاستقرار المالي ، من أجل كشفها و تجنبها وعدم الوقوع فيها بالاعتماد على الخبراء والمتمكنين في هذا المجال .

المطلب الثاني : رهانات الاستقرار المالي :

بإضافة إلى صعوبة وضع إطار نظري موحد لتعريف الاستقرار المالي وكذا صعوبة نمذجة هذا الأخير يوجد رهانات أخرى هي :

أولا : الاستقرار المالي سلعة عامة :

غالبا ما ينظر إلى أنشطة التمويل الحديثة باعتبارها أنشطة خاصة محضة يجني ثمارها أساسا ، إن لم يكن بصفة حصوية ، الأفراد والمؤسسات من القطاع الخاص ، غير أن هناك روابط بالغة الأهمية تربط بين السواق المالية في أي بلد بنقود الثقة والاقتصاد الحقيقي فيه .[1]

قامت عديد الدراسات النظرية ، بإثبات أن الاستقرار المالي الدولي هو عبارة عن سلعة عامة دولية وهو ما استوجب تنسيق العمل الجماعي على المستوى العالمي من أجل ضمان هذا الاستقرار ، في حين أن هذا الطرح اصطدام بعدة اعتراضات ولكن لاشك ، من أن عواقب وردود الاستقرار المالي الدولي على الاقتصاد العالمي والنمو كفيلة بدعم هذا الرأي .

ثانيا : الاستقرار لا يعيني الجمود :

يجب التأكد على أن الاستقرار ليس مرادفا لجمود ، يجب على المؤسسات المالية أن تطور وأن يواكب أداءها الضغوط التنافسية كما يجب عليها أن تتكيف والتغيرات المفاجئة في بيئته الاقتصادية الكلية .

التحدي هو بالضبط السماح للآلية السوق لعب دورها مع منع ظهور أي خلل في النظام المالي الذي من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد ككل [2].

[1] – غازي شيناسي ، مرجع سابق ، 2005 ، ص 15 .

[2] - – ذهبي ريمة ، مرجع سابق ، ص 29.

ثالثا : الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي :

إن الاستقرار المالي شرط ضروري للنمو الاقتصادي ، وذلك ضمن علاقات متبادلة مع الاستقرار النقدي ، الواقع ، أن فعالية السياسة النقدية تتطلب نظام مالي قوي ومستقر لضمان انتقال آثارها على الاقتصاد الحقيقي .

كما أن سياسات الاقتصاد الكلي تساعد على ضمان استقرار النظام المالي ، غير أن مسالة تحديد المستوى الكفء للاستقرار المالي لا تزال قائمة كان الجواب ايجابيا للذين اعترفو ا بإمكانية المفاضلة بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي ، لا سيما في الأسواق الناشئة ، على هذا المستوى ينبغي لبلدان الناشئة الاختيار بين تعزيز الاستقرار المالي وتطوير كفاءة النظام المالي .

رابعا : الاستقرار المالي الخطر النظامي :

نظرا لأن النظام المالي يتسم بحالة من المد والجزر التي لا تنته فإن مفهوم الاستقرار المالي لا يشير على موقف أو مسار زمني واحد وثابت يمكن للنظام المالي العودة إليه بعد صدمة ما ، وإنما نشير إلى نطاق ممتد أو سلسلة متصلة من الأحداث ، وتتصف هذه السلسلة بأنها متعددة الأبعاد فهي تحدث عبر العديد من المتغيرات التي يمكن مشاهدتها وقياسها والتي يمكن استخدامها في التحديد الكمي (وإن كان غير دقيق) لمدى كفاءة النظام المالي في أداء وظائف البشرية .

بحيث تعددت محددات الاستقرار المالي حاليا لتشمل إضافة لسلامة والمتانة المالية محددات أخرى ممثلة في الاستقرار الاقتصادي الكلي الصدمات الخارجية . وحتى البيئة السياسية والأمنية وبالتالي فإن تقيم مدى الاستقرار المالي اعتماد مفهوم نظمي شامل بتغير آخر حاليا لا يكن تتبع الاستقرار المالي فقط بل تلم الضرورة على تتبع الاستقرار المالي النظامي[1] .

[1] – ذهبي ريمة، مرجع سابق ، ص 30 .

شكل رقم (01) : رهانات الاستقرار المال

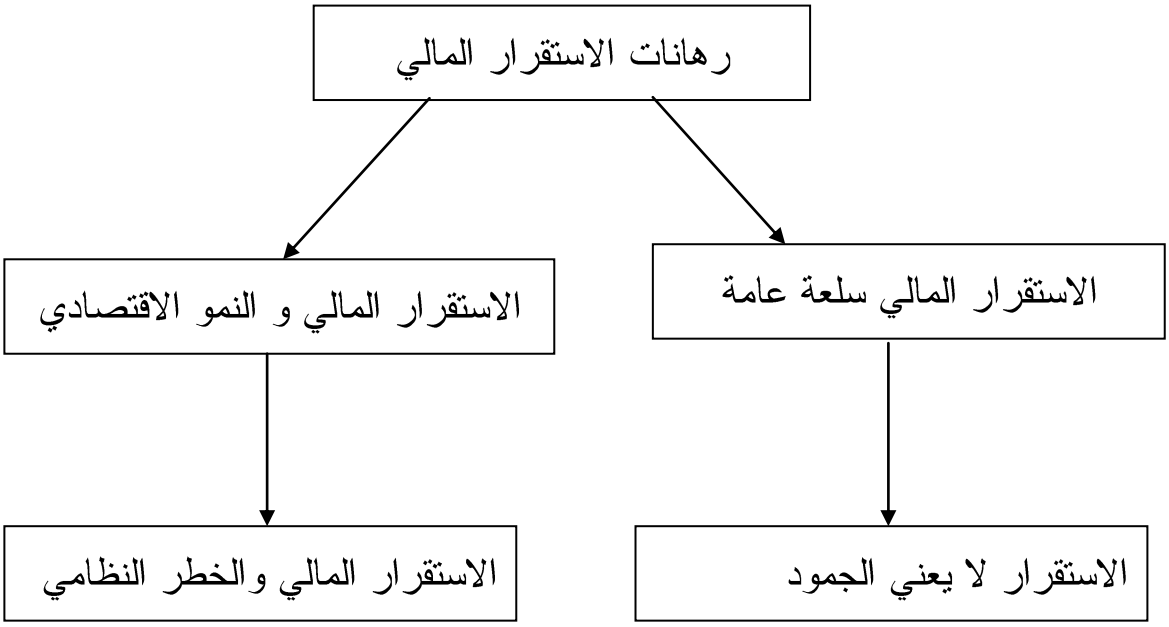

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على المعلومات السابقة .

المطلب الثالث : أهمية الاستقرار المالي

للاستقرار عدة مهام مختلفة ومهمة يمكن إدراكها من خلال ما يلي[1] :

-إن اضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تعهد استقرار الاقتصاد العالمي ، فقد أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي الذي صدر مطلع عام 2008 وحمل عنوان المخاطر العالمية 2008 إن النظم المالية المضطربة وخاصة أزمة الرهن العقاري التي تفاهمت في أمريكا في منتصف وأواخر عام 2007 تمثل تحديا كبيرا يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي ، لهذا فقد طالب التقرير بزيادة التدخل في أسواق الكمال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حكومة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين غدارة المخاطر وأكد التقرير على أن التركيز المتزايد على الأسواق المالية المضطربة والتوترات السياسية

[1] - أحمد مهدي بلوافي ، " **البنوك الإسلامية والاستقرار المالي** "، تحليل تجريبي ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الإسلامي ، 2008 ، ص ص ، 81-92 .

المتفاقمة في عام 2008 م يدفعان الحكومات والشركات إل تجاهل المخاطر الأقل إلحاح مثل التغيرات المناخية وهذا من شأنه أن يزيد في صعوبة التعامل مستقبلا مع هذه القضايا الحرجة بعيدة المدى.

-غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي ن ففي طل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت التي غيرها أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي ، ففي مراجعاته التي أصدرها في أفريل من نفس العـــام (2008) ذكر الصندوق أنه كما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كما قلت معدات النمو الاقتصادية .

-نتائج اضطرابات المالية كراثية على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وممتدة لسنوات بعد حدوثها ، وما الأزمة الآسيوية وأزمة مصارف اليابان في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات ، ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا عامي 2001، 2002 ثم أزمة الرهن العقاري سنة 2008 وأزمة الديون السيادية• التي عاشها الاتحاد الأوروبي تحديدا اليونان ، إلا نماذج من أمثلة كثيرة ممتدة عبر تاريخ طويل لم تعدى فيه دورة حدوثها الواحدة تلوى الأخرى أكثر من عشر سنوات كما يذكر مؤرخ ومحلل الأزمات المالية " كيند لبرجر ، وغيره مثل الاقتصاد الأمريكي الشهير " هيمان مينسكي "الذي توصل إلى نتيجة مفادها أننا نحاول تحقيق الاستقرار النظام هش بطبيعته وغير مستقر ومعرض للأزمات نتيجة لما سبق ذكره وغيره من آثار للاضطرابات المالية ، فقد أصبح أمر تحقيق الاستقرار المالي يحتل مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل بال و أعمال واجتماعات الجهات المعنية من أفراد ومؤسسات على المستوى العالمي[1].

• **الديون السيادية** : بأنها الديون التي ترتب على الدول ذات السياد ة ويتم طرحها بعملة عالمية كالدولار أو اليور ويكون الهدف منها توفير عائد من العملات الأجنبية بهدف استخدامه في المتعاهدا ت الخارجية من استيراد وتعاقدات خارجية دون اللجوء إلى استخدام العملة المحلية والتي تعتبر مكلفة إلى درجة من حيث تتطلب عملة تحويل إلى عملة عالمية .

[1] – أحمد مهدي بلوافي ، مرجع سابق ، ص93 .

المبحث الثاني : أساسيات الاستقرار المالي

يعتبر الاستقرار المالي من بين الأهداف الأساسية التي تسعى البنوك المركزية إلى تحقيقها وذلك بتفادي عدة أسباب تأثر عليه وتجعله في حالة السير الغير سليم لهذا يجب أن نتطرق لذكرها .

المطلب الأول : أسباب عدم الاستقرار المالي :

عدم الاستقرار المالي يمكن أن يؤدي إلى مشكلات كبيرة في اقتصاد دولة ما ، ويتعرض النظام المالي لعدم الاستقرار لسببين :

✓ **مشكلات التكوين** : أن الأنواع الثلاثة لعدم الاستقرار حالات الذعر المالي ، حالات الانهيار في سوق الأوراق المالية وحالات عدم استقرار مستوى الأسعار ، كلها تضمن مشكلات تكوين ، وذلك أن سلوكات الأفراد منفصلة في مثل هذه الحالات ، تكون لها إنعكسات كلية .

في حالة الذعر المصرفي والخوف من أن البنك سيفشل ويعني عدم قدرته على الوفاء بإلتزماته، يتدافع المودعون بشكل فردي دون أن يضمهم تنظيم قانوني إلى سحب أموالهم ونتيجة هذا التصرف يحدث الفشل .

الانهيار في سوق الأصول مشابه لذلك تماما ، عند الخوف من التدهور في الأسعار تسارع عملية البيع بكثافة ، وينتج منها نتائج سلبية على الأسعار مما يؤدي إلى تدهورها .

– أما في ظاهرة عدم استقرار مستوى الأسعار ، عندما مثلا يزيد أو يقلص بنك ما من إقراضه ، ويخلق أو يحطم الأموال ، يكون له تأثير ضعيف على الأسعار ولكن عندما تكون البنوك في النظام المالي كلها مجتمعه على هذا الفعل ، فإن بالضرورة الزيادة أو النقص العام في كمية النقود تؤدي إلى التضخم أو التقلص النتيجة سلبية في النظام المالي وعلى البنوك وفي كل الحالات السابقة يفشل السوق في احتواء الأزمات وعدم ردة الفعل من الأفراد وتوفير الضمانات[1] .

[1] – بن شيخ عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 68

✓ **المخاطر الكثيفة :** توجد مشكلات تتسبب فيها البنوك عند إداراتها لقروض كلما إعتسى البنك وركز على القروض الضعيفة المردودية (الرديئة) ، قد يفشل البنك عن تحقيق أهدافه ويستهل مسؤولياته عن كل الخسائر الناتجة عندما يرتب للقروض .

ونستبدل على ذلك أن فشل البنك ما ينشئ ذعر مالي ، مما ينعكس على الاقتصاد –حيث أن الخسائر التي تنشأ عن فشل البنك زيد كثيرا عن تلك التي يتحملها البنك نفسه –وتصبح على القروض الممنوحة من هذا البنك تستكمل خطرا محتملا نظرا الضعف مردوديتها ، ولا يمكن بذلك تعويض الاقتصاد [1] الخسارة التي يتصلها ، ويكون من الأفضل لبنك التأني والدراسة لترتيبات منح القروض حتى لا يكون أكثر خطرا .

– تعتبر مشكلات التكوين والمخاطرة الكثيفة عن نوع من أنواع فشل السوق يعرف بالخارجي يوحد الدور الخارجي عندما تكون تكاليف تصرفات الفرد لا يتحملها كلها الفرد بنفسه ، هذا من جانبها السلبي ، أما من الجانب الإيجابي فيكون التصرفات الفرد تأثيرات مفيدة على الآخرين والتي لا يعوض عنها وتختلف الأدوار الخارجية مشكلة تحفيز لدى الأفراد ـــ، أي البحث عن المصلحة الخاصة تأتي بذلك معاكسة لما يتم تسييره في الاقتصاد ككل ، لأن الفرد سوف يتصرف بالطريقة المحققة للمصلحة الذاتية والضارة بالمصلحة العامة .

المطلب الثاني : أنواع المخاطر المالية

نجد أن أي بنك من البنوك يمكن أن يتعرض إلى مخاطر غير متوقعة وهذه المخاطر هي أنواع لهذا يجب أن نذكرها في عدة نقاط .

[1] – بن شيخ عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 68 .

الفرع الأول: المخاطر المالية

إن الخطر عنصر طبيعي من البيئة الماليـــة فقد ارتبط مفهومي العائد والمخاطرة منذ بداية النشاطات المالية ، ما دفع بالعديد من المؤلفين للكتابة في هذا المجال فيما يلي سيتم تعريف الخطر المالي ثم سيتم سرد أشهر هذه المخاطر .

أولا: تعريف الخطر المالي : المخاطر هي تلك الأحداث غير الواضحة وغير مرغوبة الحدوث في المستقبل فالخطر يتعلق عموما بالأشياء غير المحظوظة .

ثانيا :أنواع المخاطر المالية : حاولنا في دراستنا هذه ذكر أهم المخاطر المالية وأشهرها التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية وهي كالآتي :

1-مخاطر الائتمان : تعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة[1] .

2-مخاطر السيولة : إن مخاطر السيولة هي النتيجة الطبيعية للعاملات القياسية فهي تحدث فجوة استحقاق بين الأصول و الخصوم .

3-مخاطر التشغيل : وتشير هذه المخاطر إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع ، مما يتسبب في انخفاض العوائد البنكية ، لذلك ترتبط مخاطر التشغيل بالتكنولوجيا المستخدمة من طرف البنك لذلك فإن الرقابة غلى هذا النوع من الأخطار يعتمد على نوعية النظام المستخدم من طرف البنك في تقديم المنتجات والخدمات هل هو كفيء أم لا [2].

[1] - ذهبي ريمة ، مرجع سابق، ص33

[2] - علي بو عبد الله ،" **وظائف الإدارة المصرفية** " ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ، وتمويل ، بسكرة 2005، 2006 ، ص ص 78-79 .

4-مخاطر سعر الفائدة : يقصد بسعر الفائدة سعر إيجاد النقود أما خطر سعر الفائدة فهو الخطر الذي يتحمله البنك من جراء منحه القروض لمعدات فائدة ثابتة ، ففي حالة تغير أو ارتفاع هذه المعدلات على مستوى السوق النقدية فإن ذلك يحمل البنك خسارة [1].

فارتفاع معدل الفائدة يعني انخفاض عائد البنك من القروض السابقة وقلة إقبال العملاء على القروض جديدة ، فمعدلات الفائدة سواء كانت ثابتة أو متغيرة تؤثر سلبا أو إيجابا على أرباح البنك .

5-مخاطر سعر الصرف : إن مهمة المصرفي تقتضي منه أن يلعب دور المقايض والمبدل للعملات الأجنبية لتلبية طلبات زبائنه فيما يخص عمليات الصرف وكذلك مختلف العمليات الأخرى التي تم على العملة الصعبة ، وهو بذلك يحتمل الربح والخسارة بسب التغير الذي يحصل على سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ، وبالتالي فيمكننا تعريف خطر الصرف على أنه إمكانية الوقوع في خسائر بسبب تغيرات معدل الصرف ، فيتأثر البنك بسبب امتلاكه حقوقا وديونا بالعملات الصعبة .

6-خطر عدم الملاءة : كما يسمى خطر عدم القدرة على الوفاء ، حيث يكون البنك في حالة سير وملاءة عندما تفوق أصوله خصومه ، ويكون في حالة عسر في الحالة العكسية ويمكن تعريف خطر عدم الملاءة على أنه : تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجز في أمواله الخاصية و ذمته المالية بنقصها لدرجة يستحيل منها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع ، بحيث لا يتوفر لا على السيولة ولا على أصول أخرى يواجه بها خصومه .

[1] - نسيمة حاج موسى ، " **الأزمات المالية الدولية وآثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في العلوم الاقتصادية ، تخصص ما لية وبنوك ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2008-2009 ، ص 54 .

وعليه فإن خطر عدم الملاءة أوسع من خطر السيولة والاختلافات يظهر في كون عدم الملاءة يستلزم عدم السيولة ، أما عدم السيولة فلا يستلزم بالضرورة عدم ملاءة البنك وبصفة عامة فإن عدم امتلاك الأموال الخاصة اللازمة والكافية لتغطية الخسائر الممكنة الوقوع يجعل البنك في حالة عدم الملاءة[1] .

المطلب الثالث : المخاطر التي تواجه النظام المالي

إن تزايد تعقيدات الأسواق المالية بسبب استحداث أدوات جديدة وإحراز مستويات عالية من التقدم التكنولوجي أدى إلى عولمة النظام المالي وتوريق القروض كأداة للتحوط من الأخطار البنكية مما خلق تحديات جديدة صعبة في أربعة مجالات واسعة النطاق هي : الشفافية والإخصام وديناميكية السوق والخطر المعنوي والمخاطر النظامية .

الفرع الأول: تراجع الشفافية

يقصد بها عدم توفر المعلومات المتعلقة بكثير من الأنشطة المالية [2] عادة ما يقوم بعض المستثمرين في الأسواق المالية بتوزيع المخاطر وإيجاد فرص عديدة لجمع الأموال ، غير أن المعلومات المتعلقة بكثير من هذه الأنشطة لا تكون متاحة للمستثمرين جميعا ولجهات الرقابة المصرفية نظرا الآن الكثير منها يقيد خارج الميزانية [3].

كمثال : نأخذ حالة بنك استثماري في هونغ كونغ يشتري حصة من أسهم رأس المال في شركة صينية ثم يقوم بتقسيم التدفقات النقدية وقيمة الزيادة في رأسمال الاستثمار ، ومخاطر الطرف المقابل ، بحيث يبيع هذه الحصص الجزئية منفصلة لمستثمرين في بلدان مختلفة وعادة ما تؤدي أي معاملة مالية من هذا القبيل في زيادة فرص جمع الأموال والاستثمار وتوزيع المخاطر على من هم أكثر قدرة على تحملها .

[1] – ذهبي ريمة ، مرجع سابق ، ص 34 .

[2] – زواوي الحبيب ، مرجع سابق ، ص 72 .

[3] – غازي شيناسي ، مرجع سابق ، ص 3 .

الفرع الثاني: ديناميكية السوق

يقصد بها التغيرات والاضطرابات الدورية الحادة في ديناميكية السوق ، نتيجة عولمة التمويل وتزايد اعتماد كثير من الشركات على أسواق المحافظ المالية المستثمرة في السوق المالي بدلا من البنوك للحصول على الأموال اللازمة للتمويل[1] .

فقد انخفضت تكاليف المعاملات إلى الحد الأدنى وأصبح بالإمكان إجراء عدد كبير من المعاملات في وقت قياسي ، ما ينتج عنه عمليات بيع أو شراء ضخمة وبصفة متواصلة على غرار ما يحدث فيما يسمى " سلوك القطيع " يمكن أن تؤدي إلى تفاهم حركات الأسعار ، وقد يترتب على أثرها كذلك انتشار المشاكل من السوق المضطربة إلى السوق المتوازنة أو المستقرة وذلك لاعتقاد المستثمرين عن صواب أو عن خطأ أن ثمة أوجه تشابه بين السوقين .

الفرع الثالث: الخطر المعنوي

يقصد به اعتبار المشاركين في الأسواق الخاصة أوجه الغموض الجديدة في ديناميكية الأسواق حافز لهم على عزل أنشطة أعمالهم وصافي دخولهم وميزانياتهم العمومية عن المخاطر الناجمة عن التقلبات الحادة للأسعار والتغيرات في حجم السيولة في الأسواق ، ولكن وجود بعض أهم المشاركين في السوق الذين يشكلون جانبا حيويا في نظم الدفع الوطنية والدولية ، ومن ثم فإن السماح بإفلاسهم يمكن أن تترتب عنه عواقب وخيمة بالنسبة للنظام المالي بأكمله ، ولتفادي هذا الخطر تعمد الحكومة على وضع شبكات أما ن مالي لتوفير الحماية للمودعين (التأمين على الودائع أو المؤسسات الماليـــة (تسهيلات المقرض الأخير) والأسواق (ممارسات الحكومـــات لضخ السيولة النقدية) غير أن اقتراض تدخل القطاع العام

[1] – زواوي الحبيب ، مرجع سابق ، ص 73 .

لمنع وقوع الأزمات يضعف من الانضباط وفق شروط السوق ويخلق خطر معنويا ، حيث يضعف الحافز لدى المشاركين في السوق على توخي الحذر في تعاملاتهم [1].

الفرع الرابع : المخاطر النظامية

يقصد بها جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم و السيطرة عليها ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر :

-مخاطر تغير أسعار الفائدة ، – مخاطر التغير في أذواق العملاء ، مخاطر التضخم ، مخاطر تغيير فقد نشأ المخاطر إما من داخل النظام المالي ، أو خارجيا في الاقتصاد الحقيقي ، على سبيل المثال ، وتختلف الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات باختلاف طبعة هذه المخاطر [2].

المبحث الثالث : مظاهر عدم الاستقرار المالي و تحليل سلامته .

للبنوك المركزية دور كبير ومهم من أجل الوصول إلى تحقيق الاستقرار المالي وذلك أثناء قيامها بمهامها بطريقة جيدة وسليمة من طرف مسيرين وجزاء متمكنين .

المطلب الأول : مظاهر عدم الاستقرار المالي

تعتبر مظاهر عدم الاستقرار المالي من الأساسيات التي يجب على البنك المركزي تفاديها وعم الوقوع فيها ، وذلك بالاعتماد على خبراء ومسيرين متمكنين .

تمثل المظاهر الأساسية لعدم الاستقرار المالي في ثلاثة مظاهر أساسية كما يلي :

[1] – زواوي الحبيب ، مرجع سابق ، ص 74 .

[2] – مفتاح صالح ، معارفي فريدة ، " **المخاطر الائتمانية : تحليلها –قياسها – إدارتها والحد منها** "، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ، إدارة المخاطر واقتصاد المفتوحة كلية العلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة الزيتونة ، الأردن ، 2007 ، أفريل

الفرع الأول: الذعر المالي

ويقصد به تلك الظاهرة التي ينتج عنها حدوث التهافت على سحب الودائع من البنك ونجد أن الذعر المالي يكون لو أن كل المطالبين بحقوقهم رغبوا في تسبيلها في وقت واحد ، ولا توجد أمام المؤسسات المالية أو المصرفية إمكانية لتشبيك ، ولا يمكن تلبية الحقوق ، ويتمثل المثال الأساس لذلك التدهور في التهافت على سحب الودائع من أحد البنوك ، ويكون ذلك بسبب مشكلات لدى ذلك البنك في تراجع ثقة المودع واندفاعهم لحسب أموالهم ، وعندما تتلاشى الاحتياطات (تمثل نسبة من إجمالي الودائع) لا يستطيع البنك بعد ذلك أن يفي بوعوده الخاصة بالسيولة ويتحتم عليه بقوة القانون أن يغلق أبوابه ، أو يتخذ مسلك لتخطي هاته العقبات أن التهافت على سحب الودائع في لحظة ما من بنك واحد قد يكون سلوكا ضارا وسيئا بالنسبة للبنك والمؤسسة المالية ولكن مقابل قد لا يكون له تأثير كبير على الاقتصاد الكلي دوما ومع ذلك فإن الذعر المصرفي يقاس بمعنى التهافت على النظام المصرفي ككل عندما يفقد المودعون ثقتهم في البنوك بصفة عامة ، يمكن أن يشل هذا النظام المصرفي وتكون عواقبه قاسية على الاقتصاد ككل ونجد أن من أدل الصور حول الذعر المالي ، حالـــة الكساد الكبير عقد الثلاثينات [1].

ونجد أن الذعر المالي مؤشر جدا بالنسبة لأي مصرف فيجب تفاديه بشكل كبير.

الفرع الثاني : الانـهيار المالي

يعني تلاشي القوة الشرائية للعملة ويتسبب في تراكم المنتج لعدم القدرة على الشراء يعني زيادة في المعروض يقابله انكماش في الطلب ينتج عن ذلك انخفاض حاد في الأسعار.

ونجد كذلك بأنه هو ما يتعلق بانهيار السوق الأوراق المالية[2]

[1] – بن شيخ عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 69 .

[2] – انهيار مالي ركود وكساد وانكماش اقتصادي ...الخ ..الملتقى العام ، الأقسام

www .arab . eng .org… Traduire cette page 10 nov 2008.

الفرع الثالث : عدم استقرار الأسعار : يمكن أن يأخذ مستوى الأسعار الشكليين التاليين :

أولا : الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وارتفاع التكاليف الذي يعرف بالتضخم ويمكن أن نعطي تعريف أخر لتضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.[1]

نجد أن التضخم ينطوي على عنصر بين أساسين هما :

1-ارتفاع المستوى العام للأسعار :

لا يعتبر تضخما مجرد ارتفاع في سعر واحد أو أو سلعتين ، ذلك لآن الارتفاع قد يقابله انخفاض في أسعار السلع أخرى الأمر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للسعار ثابت غير أن التضخم هو الارتفاع العالم في أسعار أغلبية السلع والخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار أغلبية السلع والخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية التي تمثل شبه كبيرة في ميزانية المستهلك .

2 -**الارتفاع المستمر في الأسعار** : يعتبر التضخم ظاهرة ديناميكية تمكن خطورته في كونه مستمر و تفرق في هذا الصدر بين الارتفاع المؤقت لمرة واحدة والارتفاع[2] الدائم لمرة واحدة .

1 -2- الهبوط المستمر والمتواصل ، والذي يعرف بالتقلص والانعكاس في الأسعار في كل من التضخم والتقلص تأثيرات سلبية على الإقراض ن يخفض التضخم قيمة المال المعد لعملية الإقراض من طرف المؤسسات بينما يزيد التقلص في الأسعار في قيمة الأموال المودعة للإقراض ، نتيجة لذلك التضخم غير المتوقع أثاره السلبية على المقترضين ، وتكون إيجابية للمقترضين والتقلص غير المتوقع له تأثير عكس ما يعمله التضخم الغير متوقع إن عدم التأكد حول المستقبل المتوقع لتضخم والتقلص يجعل القروض أكثر خطورة بالنسبة للمقترضين والمقترضين ولذلك يجعل الاقتراض أقل جاذبية .

---

[1] :- www [/ S12E][/COLOR][/GENTER].مجلة العملات الأجنبية

[2] – إسماعيل عبد الرحمان ، دحوبي موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي** ، عمان ، الاردن ، 1999 ، ص 145 ، 155 .

يحدث التضخم والتقلص نتيجة التغيرات في كمية الأموال المتداولة ، عندما تزيد كمية الأموال نتيجة لتصرفات البنوك فأي زيادة في معدل خلق الأموال بواسطة البنوك يمكن أن يسبب تضخما والعملية العكسية أي النقص – يمكن أن تسبب تقلصا [1].

المطلب الثاني : تحليل سلامة الاستقرار المالي

حتى تكون الفعالية الأساسية لتحليل الاستقرار المالي ، يتعين أن يشمل تحليل و تبع مصادر الخطر الداخلية والخارجية ، وضع منهاج كفئ لرصد قطاعات النظام المالي والاقتصاد الحقيقي ، ومراعاة الروابط بين القطاعات والروابط عبر الحدود ، ومع الاختلاف الذي طرأ على طبيعة المخاطر التي تعتمد النظام الآلي بأكمله ، وأصبح من الضروري اعتماد مجموع أكبر واشمل من مؤشرات السلامة المالية والحيطة المالية ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية :

- زادت المؤسسات المالية من أنشطتها السوقية ومستوى تعرضها لمخاطر الأسواق كما زادت الشركات غير المالية وقطاع الأسر من حجم مشاركتها في الأسواق .
- تحسنت أدوات تنويع المخاطر من خلال أنشطة مثل الوقاية من المخاطر وتحويل المخاطر الائتمانية وتوريق القروض المصرفية .

الفرع الأول : تحليل السلامة في إطار" كاملز"

– يعتبر الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية وعلى النظام المالي ككل من ضروريات المحافظة على الاستقرار المالي .

–لذلك نجد أن العديد من الدول تقوم بتحليل السلامة المالية اعتمادا على عدة نقاط كفاية رأس المال ، محددات السيولة ... إلخ .

[1] – بن الشيخ عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 73

– وقد حدد البنك الاحتياطي الفيدرالي (Federal ,reserve) في الولايات المتحدة الأمريكية ، نقاط التفتيش في خمس نقاط أطلق عليها اسم CAMEL [1].

– إن التحليل في إطار " كاملز " يبحث في ستة جوانب حيوية لمؤسسات المالية هي : [2]

- ✓ كفاية رأس المال .
- ✓ نوعية الأصول
- ✓ سلامة الإدارة
- ✓ الإيرادات .
- ✓ السيولة .
- ✓ الحساسية لمخاطر السوق .

تقوم معرفة وشرح كل واحد ة من هذه الجوانب الحيوية لمؤسسات المالية :

✓ **كفاية رأس المال** : التي تحدد إلى أي مدى تستطيع المؤسســات المالية التغلــب على الصدمات في ميزانياتها ، وتقيس معدلات كفاية رأس المال أهم المخاطر المالية ثم الصرف الأجنبي والائتمان ، ومخاطر سعر الفائدة .

✓ **نوعية الأصول** : حيث أن ضعفها يؤدي إلى ضعف ملاءة المؤسسات وتشكل ذلك المخاطر لذلك من المهم رصد المؤشرات الدالة على نوعية أصول المؤسسة من حيث زيادة تعرفها لمخاطر معينة والاتجاهات بالنسبة لقروض المعدومة وربحية المقترضين من البنوك .

✓ **سلامة الإدارة** : هناك عدة مؤشرات يمكن بها قياسها مثل مقياس الكفاءة إذ أن الإدارة السليمة عنصر أساسي في أداء مكونات النظام المالي .

---

[1] – أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، " **اقتصاديات النقود والتمويل** "، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، د، ط ، 2005 ، ص 191 .

[2] - بول هيلز ، وراسل كروجر ، ومارينا موريتي ، " **مؤشرات الحيطة الكلية ، أدوات جديدة ، لتقييم سلامة الاستقرار المالي ، التمويل ، والتنمية**" ، سبتمبر 2000 ، ص 52 .

✓ **الإيرادات :** إن المؤسسات المالية التي لا تحقق الأرباح تعرض لخطر الإعسار وإذا ماقارنا هذا العنصر بالعناصر السابقة ــن فإن تغيير اتجاهات الربحية قد تكون أكثر صعوبة[1] .

✓ **السيولة :** المؤسسات المالية ذات الملاءة يمكن أن تدفع نحو الإغلاق بسبب الإدارة السيئة[2] للسيولة على المدى القصير ويجب أن تغطي المؤشرات موارد التمويل وتضع يدها على عدم التوافق في تواريخ الاستحقاق .

✓ **الحساسية لمخاطر السوق :** يتزايد اشتراك البنوك في عمليات متنوعة وفي حالة تعرض لخطر السوق وخاصية في تحديد سعر الفائدة ، وتنفيذ صفقات العملة الأجنبية وفي البلدان التي تسمح للبنوك بالتجارة في أسواق الأوراق المالية أو تبادل السلع يكون من الضروري رصد مؤشرات مخاطر أسعار السهم والسلع وكثيرا ما تستخدم المؤشرات الخاصة بمفاهيم السوق لاستكمال المعلومات التي يتم الحصول عليها في إطار " كاملز " .

الفرع الثاني : مؤشرات السلامة المالية :

إن تحليل الاستقرار المالي يتوافق إلى حد ما مع تحليل السلامة المالية فهو يعتمد على بيانات ومؤشرات قياسية ، مثل بيانات الميزانية العمومية والسيولة وجودة الأصول مثل دراسة القروض المتعثرة ، وتنطوي هذه المؤشرات في الغالب ضمن مؤشرات السلامة الكلية مجمعة على مستوى الاقتصاد الكلي وبالتالي ينبغي النظر إلى أهمية أن توزع المخاطر ضمن هذه المجالات .

ولتقييم مدى استقرار النظام المالي بأكمله يتعين الاستعانة بمجموعة أكبر من المؤشرات ضمن فئتين المؤشرات الأساسية والمؤشرات المحبذة وضمن الجهود الدولية ، أعمد صندوق النقد الدولي بيانا أساسيا

[1] – بن شيخ عبد الرحمان ، المرجع السابق ، ص 74 .

[2] – محمد سويلم ، " **إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية** "، دار الهماني للطباعة ، مصر ، 1996 ، ص 105 .

يشمل المؤشرات السابقة ضمن المجموعة الأساسية والمحبذة لمؤشرات السلامة المالية المبنية في الجدول الذي سنقوم برسمه على الجدول الموالي[1] :

جدول رقم (03):

نوعية المؤشر	كيفية حساب المؤشر
– المؤشرات الأساسية – شركات تلقي الودائع – كفاية رأس المال	نسبة رأس المال المقررة من الأجهزة الرقابية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر . نسبة رأس المال الأساسي المقررة من الأجهزة الرقابية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر . نسبة القروض المتعثرة ناقص المخططات إلى رأس المال .
جودة الأصول	نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية . نسبة التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع القروض.
الإيرادات والربحية	العائد على الأصول . العائد على أسهم رأس المال . نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل . نسبة المصروفات غير الفوائد إلى أجمالي الدخل
السيـــــولة	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول . نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل .
الحسابية لمخاطر السوق	نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال
المؤشرات المحبذة شركات تلقي الودائع	نسبة رأس المال إلى الأصول . نسبة الانكشافات الكبيرة إلى رأس المال. نسبة التوزيع الجغرافي للقروض إلى مجموع القروض . نسبة مركز الأصول الإجمالية في المشتقات المالية إلى رأس المال .

المصدر : غازي شيناسي ، مرجع سابق ، ص 09.

[1] – بن شيخ عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 74 .

	نسبة مركز الخصوم الإجمالية في المشتقات المالية إلى رأس المال . نسبة مكاسب (خسائر) تداول النقد الأجنبي إلى مجموع الدخل . نسبة المصروفات على العاملين إلى المصروفات غير الفوائد .
	الفرق بين سعر الفائدة المرجعي على القروض وعلى الودائع . الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للفائدة بين البنوك . نسبة ودائع العملاء إلى مجموع القروض (غير القروض بين البنوك). نسبة القروض المقومة بالعملات الأجنبية إلى مجموع القروض . نسبة الخصوم المقومة بالعملات الأجنبية إلى مجموع الخصوم . نسبة صافي المركز المفتوح في أسهم رأس المال إلى رأس المال.
الشركات المالية الأخرى	نسبة الأصول إلى مجموع أصول النظام المالي . نسبة الأصول إلى إجمالي الناتج المحلي .
الشركات الغير المالية	نسبة مجموع الدين إلى أسهم رأس المال . العائد على أسهم رأس المال . نسبة الإرادات إلى مصروفات الفائدة وأصل الدين. نسبة معاملات العملات الأجنبية إلى أسهم رأس المال . عدد طلبات الحماية من الدائنين.
الأسر المعيشية	نسبة دين الأسر إلى إجمالي الناتج المحلي . نسبة مدفوعات خدمة الدين والأصل في قطاع الأسر إلى الدخل .

المصدر : غازي شيناسي ، مرجع سابق ، ص 09.

حجم السيولة في السوق	متوسط الفرق بين سعرى الشراء والبيع في سوق الأوراق المالية /1 . النسبة المتوسطة لحجم التعاملات اليومية في سوق الأوراق المالية.
سوق العقار	أسعار العقارات . نسبة قروض العقارات السكنية إلى مجموع القروض .
أو في الأسواق الأخرى وثيقة الصلة بحجم السيولة في البنوك ، مثل أسواق النقد الأجنبي.	

المصدر : غازي شيناسي ، مرجع سابق ، ص 09.

الاستنتاج : نجد أن المؤشرات المذكورة في الجدول السابق تعتمد عليها الدول المتقدمة بشكل كبير نظرا لأهميتها والدور الذي تؤديه وخصوصا من أجل عدم الوقوع في الأزمات وتفادي المخاطر بشكل واضح . والدول المتخلفة تعتمد على البعض منها ، نظرا لقلة الخبرة وعدم معرفة أداءها وكيفية حساباها مما يؤدي بها إلى الوقوع في الأزمات والمخاطر والصدامات ...إلخ وهذه السلبيات تجعل الاستقرار المالي لا يتحقق ولو بنسبة قليلة.

الفرع الثالث : مؤشرات الحيطة الكلية [1]:

وهي مؤشرات كذلك لقيس سلامة واستقرار النظام المالي ، يمكن أن تساعد البلدان على تقييم مدى قابلية أنظمتها المصرفية للتأثير بالمخاطر ، وأهميتها في :

- السماح برصد النظام المالي ، وأن يكون التقييم مبنيا على مقاييس موضوعية .
- تساعد على الإفصاح عن المعلومات المالية عن الأسواق للجمهور .

[1] - بن شيخ عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 54 .

ويقوم صندوق النقد الدولي بجمع الخبرة بشأن مؤشرات الحيطة الكلية جزء من عمله الإشرافي والبحثي وقد عقد اجتماع للتشاور حول مؤشرات الحيطة الكلية في مقر صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1999 وتشمل مؤشرات الحيطة الكلية كلا من مؤشرات الحيطة الجزئية ومتغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي، الجدول (04) .

جدول رقم (04) :

مجموع مؤشرات الحيطة الجزئية		مؤشرات الاقتصاد الكلي
كفاية رأس المال مجموع معدلات رأس المال التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال. **نوعية الوصول** **مؤسسة الإقراض** تركيز الائتمان القطاعي الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية القروض لهيئات القطاع العام وضع المخاطر الخاصة بالأصول الإقراض المرتبط بها معدلات المديونية . حالة الإقراض نسبة الديون إلى رأس المال ربحية الشركات مؤشرات أخرى لظروف الشركات .	مديونية القطاع العائلي **سلامة الإدارة** معدلات الانفاق الإيرادات بالنسبة لكل موظف النمو في عدد المؤسسات المالية **الإيرادات والربحية .** **عائد الأصول** **عائد السهم** نسبة الدخل والإنفاق مؤشرات الربحية الهيكلية . **السيولة** قروض البنك المركزي للمؤسسات المالية . الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي تجزئة معدلات التعامل بين البنوك نسبة القروض إلى الودائع . هيكل استحقاق الأصول والخصوم تدابير لسيولة السوق الثانوية	**النمو الاقتصادي** مجموع معدلا ت النمو . تدهور القطاعات . **ميزان المدفوعات** – عجز الحساب الجاري – كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي – الدين الخارجي (بما في ذلك هياكل الاستحقاق) – معدل التبادل التجاري – تكوين واستحقاق تدفقات رأس المال . **التضخم** عدم استقرار التضخم **أسعار الفائدة والصرف** التقلب في أسعار الفائدة والصرف مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية .

المصدر : بن شيخ عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 54

	الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق – مخاطر الصرف الأجنبي مخاطر سعر الأسهم مخاطر سعر السلع . **مؤشرات خاصة بالسوق** أسعار السوق للأدوات المالية مؤشرات على العوائد المفرطة تصنيف الائتمان هوامش العائد السيادي	قابلية سعر الصرف للاستمرار ضمانات سعر الصرف **ازدهار الإقراض وسعر الوصول.** نوبات إزدهار الإقراض . نوبات ازدهار أسعار الأصول **أثار العدوي :** العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية الآثار الجانبية للتجارة **عوامل أخرى** الإقراض والاستثمار الموجه لجؤ الحكومة إلى النظام المصرفي التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد .
	مديونية القطاع العائلي **سلامة الإدارة** معدلات الإنفاق الإيرادات بالنسبة لكل موظف النمو في عدد المؤسسات المالية **الإيرادات والربحية .** **عائد الأصول** **عائد السهم** نسبة الدخل والإنفاق مؤشرات الربحية الهيكلية .	**النمو الاقتصادي** مجموع معدلا ت النمو . تدهور القطاعات . **ميزان المدفوعات** – عجز الحساب الجاري – كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي

المصدر : بن شيخ عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 54

	السيولة قروض البنك المركزي للمؤسسات المالية . الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي تجزئة معدلات التعامل بين البنوك نسبة القروض إلى الودائع . هيكل استحقاق الأصول والخصوم تدابير لسيولة السوق الثانوية .	– الدين الخارجي (بما في ذلك هياكل الاستحقاق) – معدل التبادل التجاري – تكوين واستحقاق تدفقات رأس المال . **التضخم** عدم استقرار التضخم **أسعار الفائدة والصرف** التقلب في أسعار الفائدة والصرف مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية .
	الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق – مخاطر الصرف الأجنبي مخاطر سعر الأسهم مخاطر سعر السلع . **مؤشرات خاصة بالسوق** أسعار السوق للأدوات المالية مؤشرات على العوائد المفرطة تصنيف الائتمان هوامش العائد السيادي	قابلية سعر الصرف للاستمرار ضمانات سعر الصرف **ازدهار الإقراض وسعر الوصول.** نوبات إزدهار الإقراض . نوبات ازدهار أسعار الأصول **أثار العدوي :** العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية الآثار الجانبية للتجارة **عوامل أخرى** الإقراض والاستثمار الموجه لجؤ الحكومة إلى النظام المصرفي التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد .

المصدر : بن شيخ عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 54 .

خلاصة الفصل :

يعتبر الاستقرار المالي من ضمن الخطط الجديدة التي أصبحت البنوك المركزية تسعى إلى الوصول إلى تحقيقها ، نستخلص مايلي :

-الاستقرار المالي لا يشير إلى موقف أو مسار زمني واحد وثابت وإنما يشير إلى نطاق ممتد لهذا يجب الملاحظة بدقة وعدم الوقوع في سلبيات ومظاهر مؤثرة .

-الاستقرار المالي لا يركز فقط على كيفية التعامل مع الأزمات المالية عند حدوثها وإنما يستند في الأساس إلى تحصين النظام المالي ضد المخاطر والأزمات دون وقوعها .

-نجد أن رهانات الاستقرار المالي تعتمد على أربعة عناصر معممة لا يجب أن نهمل أي عنصر من هذه العناصر يوجد منها ترابط يحقق هدف واحد.

- يعتبر الاستقرار المالي ذو أهمية كبيرة لأن غيابه يؤثر على النمو الاقتصادي .

-نجد أن عدم الاستقرار المالي يمكن أن يؤدي إلى حدوث مشكلات كبيرة تؤثر على اقتصاد الدولة .

- نجد أن المخاطر المالية تؤثر على تحقيق الاستقرار المالي لما لها من مؤثرات سلبية فيجب تفاديها وعدم الوقوع فيها وذلك بمعرفة طرق معالجتها أو السير الجيد في أداء المهام البنكية خاصة جانب السيولة يعتبر أهم شيء في البنك .

الفصل الثالث

دور ووسائل البنوك المركزية

لتحقيق الاستقرار المالي

تمهيد الفصل :

في كافة دول العالم نجد أنه تمت إعادة تنظيم البنوك المركزية بصفتها أفضل قيم على الاقتصاد الكلي ، وأصبح من الأدوار الأساسية للبنوك المركزية السعي للحفاظ و تحقيق الاستقرار المالي وذلك بتجنب المخاطر والاضطرابات التي قد تسبب لها الأضرار السلبية غير متوقعة بالنسبة لبنوك المركزية وتحقق الشروط اللازمة من أجل السير الجيد وكسب الاستقرار المالي هي : الاستقرار النقدي ، عدم وجود تقلبات حادة في أسعار الأصول المالية أو الحقيقية في الاقتصاد ... إلخ .

والعمل على الترابط بين السياسة النقدية والاستقرار المالي من أجل الوصول إلى الغاية المرجوة بالنسبة لبنوك المركزية ونجد أن البنوك المركزية تراعي من أهميتها عدة عناصر مهمة ومن أهمها بث الثقة في البنوك من أجل سمعتها وحسن سيرها في أداءها الأفضل .

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني : البنك المركزي والحفاظ على الاستقرار المالي

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم السياسة النقدية وأسس وأنواع هذه السياسة وأهدافها التي تستخدمها من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية .

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية

هناك عدة تعاريف للسياسة النقدية نذكر منها مايلي :

أولا : تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، و القضاء على البطالة ، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار[1].

ثانيا : هي مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة الأهداف للسياسة الاقتصادية [2].

ثالثا : " التأثير في حجم وسائل الدفع الإجمالية بحيث يؤدي إلى امتصاص السيولة الزائدة أو مد الاقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي في حالة نقص السيولة [3].

– وتشمل السياسة النقدية على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عن مل إذا كانت نقدية أو غير نقدية ، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة فإن أي تعريف شامل وكاف للسياسة النقدية لا بد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي [5]:

---

[1] – ضياء مجيد ،**الإقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر 2000 ، ص 173 .

[2] – بلعزوز بن علي ، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 2 ، 2006 ، ص 112 .

[3] – جمال بن عداس ، **السياسة النقدية النظامين الإسلامي والوضعي** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص 87 .

[4] –جمال بن عداس ، مرجع سابق ، ص 86 .

[5] – صالح مفتاح ، **النقود والسياسة النقدية (المفهوم ، ا؟لهداف ، الأدوات)** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005 ، ص ص 98–99 .

1 -الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية : [1]

إن السياسة النقدية تختلف عن النظرية النقدية ، فالأولى تعني مجموعة الإجراءات والتدابير العلمية التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي لحل مشاكل اقتصادية قائمة أو الحماية ضد وقوع مشاكل محتملة ، في حين أن النظرية النقدية تهتم بمحاولة تفسير تلك الظواهر الاقتصادية و تبيان طرق معالجتها ، فهي تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة ، وفي ظروف معينة . فتوصي مما ينبغي أن يكون عليه النظام الاقتصادي.

2 -تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية :

إن وسائل العمل للسلطات النقدية تستطيع أن تؤدي إما إلى رقابة مباشرة من طرف السلطات للمتغيرات النقدية (القرض ، الصرف ، معدل الفائدة) ، وإما إلى تدخلات في سوق الأموال بهدف التأثير في سلوك خلق النقود لمؤسسات القرض (عرض النقد) وسلوك الأعوان غير الماليين من ناحية التمويل وحيازة السيولة.

3 -تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية :

إن السياسة النقدية تعمل على تحقيق أهدافها ، ويجب التفرقة بين أهداف وسيطـــة للسياســـة النقديـــة وأهداف نهائية ، فالأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية المراقبة من السلطات النقدية والمرتبطة بشكل كاف مستقر ومقدر بالأهداف النهائية مثل : معيار النمو السنوي للكتلة النقدية ، أما الأهداف النهائية التي تتأثر فعليا بالمتغيرات النقدية ونميز بين أهداف نهائية للتوازن الداخلي مثل : مكافحة التضخم ، معدل نمو عال ، وأهداف نهائية للتوازن الخارجي مثل : استقرار سعر صرف العملة الوطنية [2] .

---

[1]– دحاية نبيلة ، **دور سياسة الصرف الأجنبي في التأثير على السياسة النقدية** ، دراسة حالة الجزائر (2000 –2012) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص : مالية ونقود ، 2014 : ص 03 .

[2] - دحاية نبيلة ، مرجع سابق ، ص 4 .

المطلب الثاني : أسس وأنواع السياسة النقدية .

لسياسة النقدية عدة أنواع وأسس مهمة نتطرق إلى ذكر ها في عدة نقاط .

الفرع الأول : أسس السياسة النقدية

تختلف أسس السياسة النقدية تبعا لاختلاف مستويات التقدم والتطور والنظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المتخلفة.

أولا : بالنسبة للدول المتقدمة :[1]

فقي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية الكمية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك وغيرها كالتأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة وغيرها ، إلا أن السياسات النقدية لا تعد كافية في تحقيق هذه الأهداف مما قلل من أهميتها وزاد من الاعتماد على السياسات المالية في هذا الصدد ذلك لأن هناك حدود لا تتجاوزها الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود وغيرها من الوسائل الأخرى.

ثانيا : بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو:

فإن أسس السياسة النقدية تكمن في الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها ، ويحد من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية اختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصا عنصر العمل الفني وتخلف النظام المصرفي القائم وقلة تأثيره ونطاقه فضلا عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية وضيق الأسواق.

[1] - دحاية نبيلة ، مرجع سابق ، ص 4 .

الفرع الثاني : أنواع السياسة النقدية :

أولا :السياسة النقدية ذات الاتجاه التوسعي :

وهي الإجراءات التي تتبعها البنوك المركزية لمحاربة ظاهرة الانكماش عن طريق زيادة المعروض من السيولة النقدية وتقوم جراء ذلك بما يلي :

- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي .
- تخفيض سعر إعادة الخصم.
- دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المتداولة في السوق المالي .

ثانيا :السياسة النقدية ذات الاتجاه الإنكماشي : وتتبعها الدول إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم ويكون الهدف من هذه السياسة هو تخفيف حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية ، وبالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية :

- رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي وبالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجـــارية برفع سعر خصم الأوراق التجارية وبدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية وهذا الإجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق .
- دخول البنك المركزي بائعا في السوق المفتوحة ، وبالتالي سف يضخ المزيد من الأوراق التجارية مقابل امتصاصه المزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق [1].
- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي ، إذا رفع البنك المركزي سعر الاحتياطي الإلزامي ، سوف تقل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية ، وبالتالي سوف تقل مقدرتها على الإقراض.

[1] - دحاية نبيلة ، مرجع سابق ، ص 5

1 -السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط (المرن) : [1]

يتفق أكثر علماء المالية العامة على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج ، في هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة ، بحيث يزيد من حجة وسائل الدفع (النقود) في مرحلة بدء الزراعة وتمويل زراعة المحاصيل ويقلل من حجم وسائل الدفع في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر آثار التضخم .

المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية

طالما أن السياسة النقدية ماهي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية فغنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها . ورغم ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى .

الفرع الأول : الأهداف الأولية[2]

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتجية السياسية النقدية ، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة ، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية ، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ، ولهذا فالأهداف الأولية ماهي إلا صلة تربط أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات ، المجموعة الأولى وهي مجمعات الاحتياطات و تتضمن القاعدة النقدية ، ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة وغيرها ، أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد .

---

[1] - نجاة مسمش ، **فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم** – دراسة حالة الجزائر (1986– 2004) – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : نقود و تمويل ، بسكرة ، 2004 /2005 ، ص ص 85–86 .

[2] – دحاية نبيلة ، مرجع سابق ، ص 6 .

أولا : مجمعات الاحتياطات النقدية : تتكون القاعدة النقديـــة من النـــقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية ، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع ، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع لدى البنوك ، لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنك . أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى . أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).*

ثانيا : ظروف سوق النقد : وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي الاحتياطات الحرة ، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين وموافقتهم السريعة أو البضيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى ، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك . والاحتياطات الحرة: تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقتراضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الإقراض ، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطـــات المقترضة أكبـــر من الاحتياطات الفائضة .[1]

كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها .

* الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة) : هي قروض يقدمها البنك المركزي للبنوك التجرية لتوفير السيولة لها وذلك عند سعر فائدة يسمى معدل الخصم.

[1] - دحاية نبيلة ، مرجع سابق ، ص 7 .

الفرع الثاني :الأهداف الوسيطة

ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي :

– وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية .

– إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أهداف .

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي :

1 – **المجمعات النقدية :** هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق . بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان ، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر خســـارة في رأس المـــال إلى وسائل دفع .[1]

2 – **سعر النقد**[2] **:** تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقية هدفها وسيطا لسياسة النقدية ، إلا أن هذا الهدف يدرج مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود .

ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة وأبرزها هي : [3]

– **المعدلات الرئيسية :** وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية ، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك .

– **معدلات السوق النقدية :** وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل

[1]- عبدلي ادريس ، **محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي (1970– 2004)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : الاقتصاد الكمي ، 2006 /2007 ، ص ص 9–11 .

[2] - الحلو موسى بوخاري ، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقاتها بالسياسة النقدية** ، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي ، مكتبة حسين المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان - 2010 ، ص 84 .

[3] – دحاية نبيلة مرجع سابق ، ص 10 .

القابلة للتداول (سندات الخزينة قابلة للتداول ، شهادات إيداع أوراق خزينة.....) .

- **معدلات السوق المالية أو معدلات طويلة الأجل :** وهي التي على أساسها تصدر السندات .

- **المعدلات المدنية :** وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

3 -**معدل سعر الصرف مقابل العملات الأخرى :** إن معدل الصرف هو مؤشر هام حول أوضاع الاقتصادية لدولة ما ، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية ، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى ، و قد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية ، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب ، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات .

الفرع الثالث : الأهداف النهائية : تعرف الأهداف النهائية للسياسة النقدية بأنها تلك المؤشرات التي يسعى البلد ما إلى تحقيقها في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية ، حيث تبدأ إستراتجية السياسة النقدية بتجديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية ، ثم التأثير على الأهداف الأولية ، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها على ضوء الأهداف الاقتصادية العامة بشكل عام . وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص : وهي

- ❖ تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- ❖ العمالة الكاملة .
- ❖ تحقيق معدل نمو عالي .
- ❖ تحقيق الاستقرار في سعر الصرف [1].

[1] - دحاية نبيلة ، مرجع سابق ، ص 11 .

1-العمالة الكاملة : تهدف معظم دول العالم المتقدم والنامي إلى الوصول إلى العمالة الكاملة حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة ومازالت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة .

2-تحقيق معدل نمو عال من النمو الاقتصادي [1]:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ النمو الاقتصادي يشغل بال المفكرين ، و من ثم بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي ، وفي الخمسينيات أصبح النمو الاقتصادي من أهداف السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية بصفة خاصة ، ولكن إذ نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني نجد أنها باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك وتساعد في المحافظة عليه مع توفر عوامل أخرى غير نقدية ، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة وتوافر عوامل وظروف اجتماعية ملائمة ، وذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل . وعند كلامنا على النمو الاقتصادي كهدف للسياسة النقدية ينبغي التفرقة بينه وبين التنمية ، فهذه الأخيرة تعني القضاء على الفقر وعلاج أسبابه وتحسين نوعية الحياة ودعم القدرة قبل الثورة الكنزية كانت السياسة الوحيدة الموجودة بين السلطات النقدية هي السياسة النقدية وكان هدفها الوحيد هو تحقيق استقرار الأسعار مما جعل استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم واستقرار الأسعار ميزة حيث أن آثارها على تقييد عرض النقود وتقييد الائتمان ، سوف يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والأفراد والتي تكاد أن تكون مختفية بالنسبة للأفراد عندما تكون مقترنة بالسياسة المالية في محاربة التضخم واستقرار الأسعار .[2]

4 -**تحقيق الاستقرار في سعر الصرف** : وهو في الواقع مرتبط بهدف استقرار الأسعار (داخل الدولة)

[1] - دحاية نبيلة ، مرجع سابق ، ص 11

[2] – اكن لونيس ، ا **لسياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2009)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد ، فرع : نقود وبنوك ، الجزائر ، 2010 / 2011 ، ص 46 .

ويمكن إدراك هذا الارتباط من خلال أن انخفاض الأسعار في دولة ما يؤدي غلى زيادة الصادرات (لأن هذه الصادرات هي عبارة عن واردات للدول الأخرى ، تعود هذه الزيادة إلى انخفاض الأسعار من وجهة نظر المستوردين مما يزيد من حجم الطلب) . وتؤدي هذه الزيادة في الصادرات إلى زيادة الطلب على عملة البلد الذي انخفضت فيه الأسعار. وهذه الزيادة في الطلب على العملة يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى ويحث العكس عند ارتفاع سعر عملة بلد ما .

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية ، تتطلب الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات التي بالضرورة لا يمكن أن تحقق كل الأهداف ، وقد تتباين هذه الأدوات من اقتصاد إلى آخر إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومتانة الاقتصاد ، و هذا ما يجعل فعالية السياسة النقدية تختلف من بلد إلى آخر .

الفرع الأول : الأدوات الكمية للسياسة النقدية

تتمثل هذه الأدوات فيما يلي :

أولا : معدل إعادة الخصم

1 تعريف معدل إعادة الخصم : معدل الخصم هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية أو عمليات الإقراض قصيرة الأجل لبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة [1].

وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان من سنة 1847 ثم سار البنك المركزي تدريجيا خلال هذه الفترة على وضع يجعله الملجأ الأخير للإقراض ، وفي فرنسا سنة 1857 وفي الولايات المتحدة 1913 أما في الجزائر فلم تستخدم إلا في 01-01-1972 [2].

[1] – مفيد عبد اللاوي ، مرجع سابق ، ص 64

[2] – دحاية نبيلة ، مرجع سابق ، ص 21 .

وتقوم البنوك عادة بالاقتراض في الحالات التالية [1]:

- ✓ عندما تحصل سحوبات غير متوقعة من الحسابات الجارية في البنك تؤدي إلى انخفاض احتياطاته دون المستوى المطلوب للاحتياطي الإلزامي .
- ✓ عندما يحصل طلب غير متوقع على القروض نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي فيقوم البنك التجاري بالاقتراض من البنك المركزي لآجل الاستفادة من منح القروض .

2 -تأثير معدل إعادة الخصم : يرتبط تحديد معدل الخصم بظروف سوق القروض ، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم ، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان بالشكل التالي [2]:

1 -2-فعندما يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم : فإن البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية ، كما ترفع سعر الفائـــدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لأن تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن ثم التأثير في حجم عرض النقود ، وأن ارتفاع معدل الخصم سيؤدي إلى تشجيع أصحاب الإدخارات على زيادة ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية للحصول على معدل فائدة مرتفع ومن ثم فإن انخفاض منح القروض للفرد والمؤسسات سيؤدي إلى انخفاض حجم النقد المتداول بسبب انخفاض المقدرة الإقراضية للبنوك وانخفاض تفضيل لدى الجمهور لارتفاع معدل الفائدة ، كما ينخفض في نفس الوقت الميل للاستثمار لانخفاض الطلب على النقود للاستثمار ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية إذ أنه عن طريق تغيير

[1] – عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسي ، **النقود والمصارف والأسواق المالية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان –الردن ، 2003 ، ص ص 365-366 .

[2] – دحاية نبيلة ، مرجع سابق ، ص 21 .

معدل إعادة الخصم ، يمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز كما يمكن له أن يخفض من تدفقها إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا.

2-2-عندما يخفض معدل إعادة الخصم : فإن هذا سيؤدي إلى حصول عكس النتائج السابقة في حالة رفعه وتكون كما يلي :

- ❖ زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب المقدرة الإقراضية لها .
- ❖ انخفاض معدلات الفائدة من قبل البنوك التجارية سيؤدي إلى زيادة طلب الأفراد و المؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم .
- ❖ زيادة طلب البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي .
- ❖ زيادة كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي زيادة المعروض النقدي .

3 - فعالية معدل إعادة الخصم : وفعالية هذه الوسيلة في التأثير على حجم الائتمان تتوقف على تحقيق عدة شروط أهمها[1] :

3 1 -إن تقوم البنوك التجارية بتغيير أسعار فائدتها مع تغير سعر الخصم وفي نفس الاتجاه ، و هذا الشرط لا يتحقق في كل الأحوال ، و الواقع أن فعالية هذه السياسة تستدعى ألا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية ذاتها أو في الأسواق الجانبية بخلاف البنك المركزي من شأنها أن تقلل من أهمية قروض الأخير وتكلفة هذه القروض ، فإذا فرض وكان لدى المشروعات المختلف الاحتياطات النقدية السائلة المخصصة للتمويل الذاتي ، أو وردت للاقتصاد الوطني رؤوس أموال أجنبية قادمة من الخارج بغرض التوظف والحصول على عائد مرتفع ، فإن رفع سعر الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية على تقديم الأصول النقدية السائلة وعلى زيادة حجم الائتمان ، و حتى بالنسبة للبنوك التجارية كوحدات مستقلة فاتجاه إلى البنك المركزي فعادة خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق تجارية كوحدات

[1] – زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، 2003 ، ص ص 153-154 .

مستقلة فالاتجاه إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق تجارية وسندات يقترض الحاجة إلى التمويل من جانب هذه البنوك ونقص السيولة اللازمة لها .وهو ما لا يكون متوفرا بالضرورة فقد تتمتع البنوك التجارية بسيولة مرتفعة ، و لتستطيع مواردها الذاتية أن تغطي القروض الممنوحة و من مظاهر التناقض في هذا المجال أن رفع سعر الفائدة يزيد من إيداعات الأفراد والمشروعات للحصول على عائد مرتفع ، مما يزيد من سيولة البنوك التجارية و يرفع من قدرتها على إعطاء القروض وخلق الائتمان دون الاعتماد على البنك المركزي [1].

3-2 – أن يكون الطلب على القروض حساس للتغير في سعر الفائدة فيزيد إذا انخفض وينقص إذا ارتفع وحساسية الطلب على القروض للتغير في سعر الفائدة ليست كبيرة في جميع الأوقات ، فمجرد رفع سعر الخصم من جانب البنك المركزي ليس كافيا لأن يجعل البنوك التجارية تحجم عن خلق الائتمان والتوسع في القروض بحجة نفقات القروض حتى لو كانت هذه البنوك تنقصها السيولة ، فهي تلجأ بالرغم من ذلك إلى البنك المركزي لخصم ما لديهم من أوراق تجارية وسندات حتى لو حملت نفقة أكبر ، مادام يمكنها أن تمتص الزيادة في سعر الخصم من النفقة الكلية للدين ، بحيث تظل أرباحها ثابتة ويتحمل الزيادة في الواقع العميل الراغب في الحصول على القرض ، ويؤكد ذلك أن الطلب على الائتمان من جانب القطاع غير البنكي – العملاء والمشروعات –لا يتأثر بزيادة نفقة الدين باعتبار هذه النفقة تمثل جزءا ضئيلا من نفقة الإنتاج ككل ، ومدام يستطيع أن يعوض هذه الزيادة عن طريق رفع الإنتاجية ، أو رفع أسعار السلع التي ينتجها ولا يجب أن نتوقع من جهة أخرى أن خفض سعر الخصم وبالتالي أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية و التي يقررها البنك المركزي في فترات الانكماش –هادفا من ذلك إلى تشجيع النشاط الاقتصادي عن طريق الاقتراض و الائتمان –من شأنه أن يدفع المشروعات إلى طلب القروض من البنوك التجارية ، و أن يدفع الأخيرة إلى خلق الائتمان وطلب السيولة من البنك المركزي ، إذ أن المشروعات عندما تقرر حجم نشاطها

[1] - زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، مرجع سابق ، ص 155

الاقتصادي توازن بين نفقة الدين مهما كانت قليلة ، والعائد المتوقع نتيجة الطلب وعلى ذلك فتغير نفقة الاقتراض يعتبر عامل ثانوي .

ثانيا : نسبة الاحتياطي القانوني

1- تعريف نسبة الاحتياطي القانوني : يمثل الاحتياطي القانوني أو الإلزامي تلك النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية و التي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فوائد [1]و تغير هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في الدولة ، وقد استخدمت هذه الوسيلة في البداية حماية المودعين ضد أخطار البنوك في كيفية استخدامها للموال ، وتلجأ البنوك المركزية حاليا هذه الوسيلة كأداة للتحكم في قدرة البنوك التجارية على منح القروض إلى عملاءها بحسب حالة النشاط الاقتصادي تحقيقا لأهداف السياسة النقدية[2] .

ظهرت هذه الأداة التي تسمى متطلبات الاحتياطي المتغير كأداة للسياسة النقدية لأول مرة في الولايات المتحدة من خلال تعديلات مناسبة في قانون الاحتياط الاتحادي في سنة 1933 و 1935 ولقد كان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بديلة أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض النقود ، ولم يبقى الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك ، ولكنها أصبحت وسيلة هامة تستعمل لتأثير على السيولة النقدية وبالتالي على المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية حسب أهداف السياسة النقدية .

2 - تأثير نسبة الاحتياطي القانوني : ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فتقل الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية مما يحدد من قدرتها على منح الائتمان فتنخفض حجم الكتلة النقدية المتداولة ، ومن ثم حجم المبادلات وبالتالي الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة التضخم .

---

[1] – نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سليمان فطف ، **الاقتصاد الكلي** ، دار حامد للنشر ، الردن ، 2006 ، ص 291 .

[2] – دحاية نبيلة ، مرجع سابق ، ص 24.

أما في حالة الكساد فيخفض البنك المركزي هذه النسبة مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي المتداول لتحريك النشاط الاقتصادي [1].

3- فعالية نسبة الاحتياطي القانوني : تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تمارس تأثير مباشر وفعالا على سيولة البنوك التجارية ، هذا التأثير يتقرر بإدارة البنك المركزي طبقا لسياسة النقدية التي يسعى لتطبيقها .

كما تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية من السياسات الأخرى في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع .

ثالثا : سياسة السوق المفتوحة

1- تعريف سياسة السوق المفتوحة : وتعني دخول البنك المركزي لسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات والذهب والعملات الأجنبية وكذا السندات العمومية وأذونات الخزينة رغبتا منه في ضخ السيولة وامتصاصها وهذا ما يعمل في ذات الوقت على انخفاض معدلات الفائدة في الاتجاه الذي يبدو لهم أكثر أهمية .

2- تأثير سياسة السوق المفتوحة : وتأثر عمليات السوق المفتوحة في الائتمان بزيادة والنقصان ، عن طريق سعر الفائدة وكذلك عن طريق تأثيرها في الاحتياطي النقدي وتبين ذلك عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية في السوق المالي ثم يقوم بسدادها بواسطة الشيكات مسحوبة عليه ، بعدها يقوم الأفراد بإيداع الشيكات في البنك التجاري الذي يتعاملون معه ، وعندما يقوم البنك التجاري بتحصيل قيمة الشيك من البنك المركزي سوف يقوم بزيادة ودائع البنك التجاري لديه بمقدار الشيك ، وهنا تزداد الاحتياطات النقدية للبنك التجاري .

[1] - دحاية نبيلة ، مرجع سابق ، ص 25 .

3- فعالية السياسة المفتوحة : هناك دلائل واضحة على تفوق سياسة السوق المفتوحة على غيرها ، وذلك نظرا لما تتمتع به من خصائص منها [1]:

- ✓ أن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان ، كما أن المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعا وشراء تعود إلى البنك المركزي .
- ✓ يستطيع البنك المركزي القيام بعملية شراء للأوراق ويتبعها بعملية بيع كبيرة خلال فترة قصيرة .
- ✓ إن الاستعمال المستمر لهذه الأداة لا يعقب أثار في توقعات وكما تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة عندما يقوم بعملية الشراء للأوراق المالية وهذا الانخفاض يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد[2] .

الفرع الثاني : الأدوات النوعية لسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته ، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي :

أولا : تأطير الائتمان (السقوف التمويلية) وتخصيص التمويل

1 - تأطير الائتمان (السقوف التمويلية)

هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بالتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام ، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة .

يستخدم هذا الأسلوب لتقنين القروض الموجهة للاستهلاك ، حيث تلجأ السلطة النقدية إلى التحكم في الائتمان الموجه للاستهلاك حتى ينسق والظروف الاقتصادية من رواج وانكماش .

2-تخصيص التمويل

[1] - سعيد سامي الحلاق ،محمد محمود العجلوني ، مرجع سابق ، ص 159 .

[2] - صالح مفتاح ، **النقود والسياسة النقدية (المفهوم ،الأهداف ،الأدوات)** ، مرجع سابق ، ص 99 .

يستطيع البنك المركزي أن يضمن توزيعا هادفا للاستثمارات البنوك بين الصيغ المختلفة بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولاويات المجتمع وأهدافه .

ثانيا : النسبة الدنيا لسيولة ومتطلبات الإيداع مسبق مقابل الإستراد وقيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية .

1- النسبة الدنيا للسيولة

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الإحتفاظ بالنسبة الدنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم .

2- متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد (الودائع المشروطة من أجل الاستيراد) [1]

يشترط البنك المركزي مسبقا للحصول على إيجازات الاستيراد أو التحويل الأجنبي إيداعات مسبقة توضح من قبل المستوردين لديه وهي طريقة لتقييد الاستيراد خلال فترة العجز في ميزان المدفوعات للبلد .

3- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

وتستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان ، التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر حيث تقوم البنوك المركزية، بمنافسة البنوك التجارية بأدائها ، لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات السياسية في الاقتصاد لما تتمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك .

ثالثا : الحد الأقصى لسعر الفائدة والإقناع الأدبي

1- الحد الأقصى لسعر الفائدة

[1] - صالح مفتاح، مرجع سابق ، ص 99

إن البنوك التجارية عادة لا تدفع فوائد على الحسابات الجارية في حين تفرض فوائد على أصول ذات درجة كبيرة من السيولة (مثل أذونات الخزانة) قد تصل إلى 3% وإن زيادة ما لدى البنوك من ودائع يؤدي إلى زيادة أرباحها .

لذلك قد تتنافس البنوك التجارية فيما بينها من أجل المزيد من الودائع الجارية لديها ، وقد يؤدي هذا التنافس إلى رفع سعر الفائدة إلى معدلات عالية جدا ، لذلك قد يضع البنك المركزي حدا أعلى على سعر الفائدة الممنوح للودائع الجارية لا يمكن أن تتعداه البنوك التجارية [1].

2- الإقناع الأدبي :

يلجأ البنك المركزي إلى وسيلة الإقناع الأدبي بغرض توجيه أنشطة البنوك التجارية وفقا للأهداف التي يرغب البنك المركزي في تحقيقها حيث أن زيادة حجم الائتمان عن مستواه الطبيعي يجعل تدخل البنك المركزي أمرا ضروريا من خلال محاولة إقناعها بضرورة تخفيض حجم الائتمان وعادة ما تلتزم البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي[2] باعتباره بنك البنوك وكثيرا ما تلجأ إليه البنوك التجارية لتوفير احتياجاها من السيولة النقدية[3] .

المبحث الثاني : البنك المركزي و الحفاظ على الاستقرار المالي .

يعتبر الحفاظ عل الاستقرار المالي من أهم الإيجابيات التي يسعى البنك المركزي أن يجعلها من أولوياته للوصول إلى أهدافه .

المطلب الأول : دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي :

أصبح من الأدوار الأساسية للبنوك المركزية السعي للحفاظ وتحقيق الاستقرار المالي ونجد أن البنوك المركزية مطالبة أكثر بضرورة مراعاة زيارة مشاركتها في تحقيق الاستقرار المالي الذي يطالب البنك

[1] - دحاية نبيلة ، مرجع سابق ، ص 30.

[2] - أحمد محمد صالح الجلال ، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية** ، دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003) ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، نقود مالية ، ص 64 .

[3] – يونس محمود ، مبارك عبد النعيم ، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية** ، مرجع سابق ، ص 326 .

المركزي بتحقيقه الاستقرار المصرفي ويتعداه للقطاعات الأخرى كالتأمين والبورصة والوساطة والخدمات المالية المتنوعة بين ترابط هذه الأسواق وابتعاد كثير من الدول عن وضع سلطات مسؤولة ومنفصلة لكل منها .

تقوم البنوك المركزية بحماية الاستقرار المالي والاقتصادي وتقرير ضوابط الائتمان وأسعار الإقراض أو الخصم بما يساير الظروف الاقتصادية وبما يحمي المتعاملين من آثار الاستغلال والغبن شاملا ، آثر التضخم على هبوط القوة الشرائية للنقود فيما بين تواريخ الاقتراض وتواريخ السداد .

ونجد أن الأزمات المالية التي حدثت في مختلف أنحاء العالم منذ أواخر التسعينات هي التي كشفت الصورة بحقائقها وكان الفضل لما وقع في تلك الأزمات وجعلتها إنذار في العديد من الدول مما دفعها إلى أن تولي اهتماما أكبر للاستقرار النقدي هو الهدف الأساسي ، ومن ثم لا حضنا بأنه بدأ الاستقرار المالي يكتسب الكثير من الأهمية المتزايدة ضمن أهداف البنوك المركزية وأصبحت أهداف البنوك المركزية تجمع بين الاستقرار المالي والنقدي لأن كل منها يخدم الأخر لها منفعة متبادلة ويوجد رابط كبير بينهما لتحقيق الهدف النهائي للسياسة الاقتصادية وهو تحقيق نمو اقتصادي ونقول بأن الاستقرار المالي يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والعكس صحيح ويمكننا أن نستنتج ما يلي :

1 -الاستقرار المالي : والنقدي ترابطهم يحقيق الكثير من الايجابيات التي تخدم البنك المركزي وتجعله يحقق الكثير من الأهداف المراد الوصول إليها .

2- نقول بأنه لا يمكن الفصل بين الاستقرار المالي والسياسة النقدية من أجل بناء بنك مركزي فعال ومع تزويده كذلك بالأشخاص المناسبين له.

3- البنك المركزي يلعب دور مهما في تمثيل الدولة وبسط سيادتها على أنشطة الحياة اليومية (المالية ، الاقتصادية ، الاستثمارية ، التجارية، الاجتماعية) سواء للفرد أو المجتمع ككل.

4- تنظيم السياسة النقدية لدعم النقد والمحافظة على الاستقرار محليا ودوليا .

5- ضبط وتوجيه سياسة الائتمان وتأكيد توفير الائتمان المحلي (كما – نوعا) وفقا لحاجة الاقتصاد .

6- خلق الأجواء المناسبة لتنمية وتنفيذ عوامل الادخار والاستثمار وفق السياسة النقدية والائتمانية المعتمدة .

7- المساهمة في معالجة أوضاع موازين المدفوعات باستخدام السياسة النقدية والمالية .

8- إدارة الاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى .

9-إدارة وتنظيم ورقابة القطاع المالي والمصرفي وممارسة دور بنك البنوك ومقرض الأخير

10-تجنب المخاطر ووضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

المطلب الثاني : دور الإدارة الرشيدة للمصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه.

تعتبر الإدارة الرشيدة بالنسبة للبنك المركزي بمثابة الطريق المسهل لتحقيق الاستقرار المالي لها.

أولا : وظيفة المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترات العادية [1]:

شملت الدراسة عددا من المؤسسات المركزية وأوضحت النتائج التحليلية و المقارنة أن وظيفة المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأوضاع الاقتصادية العادية في معظم هذه البنوك تقوم بأدوار مختلفة ويعزى ذلك لعدد من العوامل أهمها اختلاف القوانين واللوائح السياسية والهياكل التنظيمية للمؤسسات المختلفة وتوزيع وتنسيق المهام مع الجهات الأخرى ذات الصلة ومثال ذلك يقوم البنك المركزي بالرقابة الوقائية الجزئية وبالتالي يقوم بتوفير السيولة الطارئة للمصارف وتوصلت الدراسة إلى عدم توافر

[1] - محمد فوزي ، دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي ، الموقع http : // www . al sharq . com / news / delaihs / 240763 #.VE – h 3 w d b pc..

مصرف مركزي في عينة الدراسة استهدف بوضوح الاستقرار المالي وإنما جاء ذلك ضمنيا في أهداف السياسة النقدية والمصرفية.

ثانيا : وظيفة المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترات غير العادية :

تقوم المصارف المركزية في الأحوال العادية بإعداد متابعة السياسة النقدية ونظام الدفع والتدخل في بعض الأحيان إذ كان هناك ضرورة فمثلا معالجة ارتفاع معدل التضخم وتدهور سعر الصرف بجانب دورها الرقابي والإشرافي على المصارف مستخدمه الأدوات سواء المباشرة وغير المباشرة ولاحظت الدراسة أن هذا الدور هو نفسه الذي يقوم به المصارف المركزية خلال فترة الاضطرابات وخاصة الأزمة العالمية (2008)ثم قامت المصارف المركزية في دول أخرى بدور المقرض الأخير وذلك بتوفير السيولة لعدد من المصارف والمؤسسات المالية مقابل ضمانات معينة وفق الحالات المستعجلة أو بدون ضمانات وفيما يتعلق بالترتيبات والمقترحات ركزت الدراسة على السياسات التي تحد من حدوث الأزمات والترتيبات وإدارتها والتعامل معها ويتطلب ذلك توفير المصارف المركزية للسيولة الطارئة للمؤسسات المالية التي تواجه نقص السيولة وكذلك تقديم التمويل الطارئ وإعداد الترتيبات والإجراءات لإدارة عملية أنشطة هذه المؤسسات والتي قد تكون بنوك وشركات أموال أو أي مؤسسات مالية واقتصادية متنوعة.[1]

ثالثا : السياسات الوقائية للمصارف المركزية :

يقوم المصرف المركزي في معظم الدول بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة كوزارة المالية والاقتصادية والأعمال والتجارة (الداخلية والخارجية) بمهمة تحقيق الاستقرار المالي المحافظة عليه وذلك من خلال إعداد ومتابعة تنفيذ السياسة النقدية وسياسة النقد الأجنبي والسياسات المصرفية والرقابية وتشير الدراسة إلى قيام

[1] – محمد فوزي ، مرجع سابق .

المصرف المركزي بإعداد وتنفيذ السياسات الوقائية الخاصة بالمؤسسات المالية قد أدى إلى تحسين فعالية هذه السياسات وذلك نسبة لتوفير البيانات المتعلقة بأداء هذه المؤسسات ودرجة الترابط بينها وتأثيرها على بعضها وتقوم الإدارة المعنية بالرقابة الوقائية بالمصرف المركزي بتحليل الميزانيات وحساب الأرباح والخسائر بصورة دورية يتم تحديدها ومن ثم إعداد التقارير التي تتضمن التوصيات والمعالجات المالية والمحاسبة لأي اضطرابات بتوقع حدوثها وبالتالي يتم التحوط لاحتمال ظهورها من خلال أن تقوم الوحدات التابعة للمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ سياسة الرقابة الوقائية الجزئية وتطبيقها بصورة :

- تنسيق مع فعاليات الحكومة الرشيدة .
- تراعيا لتنسيق مع أهداف السياسة النقدية والسياسة المصرفية والرقابية .
- تعتمد تطبيق هذه السياسات على الهيكل المؤسسي ودرجة تطور السوق المالي والترتيبات السياسية والتجارب الماضية .
- تتفق مع الرأي الاقتصادي بأنه ليس هناك معالجات موحدة للاضطرابات في أداء المؤشرات المالية والمصرفية تتوافق مع الاقتصاديات المتنوعة للدول.[1]

المطلب الثالث : وسائل المصارف المركزية لتحقيق الاستقرار المالي:

تقوم المصارف المركزية بتحقيق الأهداف من خلال الأدوات والأساليب التي يتضمنها دستورها من التشريعات وقوانين ومن ثم تضطلع بمجموعة من المهام سواء ما تعلق منها بإدارتها للسياسة النقدية أو الرقابة والإشراف على الجهاز المالي والمصرفي وذلك كله يهدف للسيطرة على عرض النقود تمهيد للسيطرة على التضخم ووصولا إلى توازن ميزان المدفوعات بما يؤدي لتحقيق نمو في الاقتصاد باستخدام مجموعة من الأدوات التقليدية الفاعلة منها :

- عمليات السوق المفتوحة .

[1]– محمد فوزي ، مرجع سابق .

- إعادة خصم الأوراق التجارية .
- وضع سوق الائتمان .
- نسب السيولة .
- تحديد نسب الاحتياطي النقدي.
- مراقبة أسعار الصرف .
- مبادلة العملات الأجنبية .
- تحديد سعر الفائدة . [1]

نجد بأن هذه الأدوات مهمة جدا بالنسبة لأي مصرف مركزي من أجل تحقيق الاستقرار المالي وذلك بحسن أداءها وتنفيذها حسب المتفق عليه ، من خلال الدراسات والمعلومات المعتمد عليها ، فعلى المسيرين في البنوك المركزية المحاولة على الحفاظ على الاستقرار المالي حسب تطبيقهم لهذه الأدوات ومراعاة الجوانب التالية : النمو الاقتصادي ، السياسة الاقتصادية ، السياسة النقدية ، الاستقرار النقدي لكي يتحقق الاستقرار المالي يكون الهدف المراد الوصول إليه سهل وبسيط بدون تعقيدات.

[1] – محمد فوزي ، مرجع سابق .

خلاصة الفصل :

يعتبر الحفاظ على الاستقرار المالي هدف مهم يهتم به البنوك المركزية من أجل تحقيق أهدافها من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص ما يلي :

– الهدف من الحفاظ على الاستقرار، النظام المالي هو تجنب الاضطرابات فيه ونجد أن شرط تحقيق الاستقرار المالي يتمثل في أن يكون النظام المالي قادرا على تحمل الصدمات دون أن يعطي فرصة لتراكم التشوهات التي تؤثر عليه .

– يعتبر تطبيق أدوات السياسة النقدية بدقة أداة مهمة من أجل تحقيق الاستقرار المالي .

– يجب تجنب مظاهر عم الاستقرار الأسعار لكي لا تؤثر على البنوك المركزية سلبا وتجعلها لا تصل إلى الهدف المراد تحقيقه.

– يعتبر كل مؤشر من هذه المؤشرات التي تطرقنا إليها له أهميته الخاصة من جانب التحليل من أجل إعطاء هدف معين واضح لتفادي المخاطر .

–الأدوات التي اعتمدت عليها البنوك المركزية من أجل تحقيق الاستقرار المالي تعتبر كلها ذات أهمية لأن لها مفعولها الخاص في ذلك .

خـــاتمة عامـــة

اهتمت الدراسة بموضوع الاستقرار المالي الذي يحتل صدارة اهتمام التظاهرات ،المالية العالمية ،وأصبح الحفاظ على الاستقرار المالي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية .

– النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي كتالي :

– البنك المركزي يعتبر من أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد والائتمان .

– البنك المركزي يقوم بإصدار النقود من أجل سد حاجات البنوك من السيولة .

– البنك المركزي يهدف إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني من خلال احتكار وإصدار النقود وتستعمل انجاز مختلف الأعمال المصرفية .

– تعتبر استخدام أدوات السياسة النقدية مثل سياسة السوق المفتوحة ، وسعر إعادة الخصم بشكل سليم ودقيق يعود على البنك المركزي بالفائدة والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها بسهولة بدون تعقيدات .

– البنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقوم بجمع أعماله وفقا لأحكام القانون وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوي .

البنك المركزي كلما زادت مهامه وأهدافه ضعفت الاستقلالية وكلما كانت الأهداف والمهام دقيقة زادت درجة الاستقلال .

– نجد أن الاستقلالية تعطي للبنك المركزي دورا بارزا في زيادة مجال الإشراف والمراقبة والمتابعة لكل ما يتعلق بالبنوك التجارية والمؤسسات المالية من ائتمان وغيرها.

–الاستقرار المالي هو الشرط ضروري للنمو الاقتصادي لماله من عدة تأثيرات كبيرة على البنك ويعتبر ظاهرة واضحة .

– تعتبر رهانات الاستقرار المالي مهمة جدا يجب كشفها وعدم إهمالها لما لها من أهمية بارزة العناصر التالية فهي مترابطة مع بعضها البعض : الاستقرار المالي سلعة عامة ، الاستقرار لا يعن الجهود الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي الاستقرار المالي والخطر النظامي .

-تصنع المخاطر المالية عدة تأثيرات سلبية تجعل البنك المركزي لا يحقق أهدافه المراد الوصول إليها ومنها الاستقرار النقدي والمالي ومن أهم المخاطر المالية التي تعتبرها عائق هي مخاطر السيولة مخاطر أسعار الفائدة ، مخاطر سعر الصرف .

- نجد أن الهدف الذي يجب أن تعتمد عليه البنوك المركزية من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي هو تجنب الاضطرابات مثل الغش عدم السير الجيد في تسير البنوك والتي تسبب عدة أضرار وتكاليف غير متوقعة .

- تعتبر مؤشرات السلامة المالية المتمثلة في شركات تلقي الودائع كفاية رأس المال ، جودة الأصول، الإيرادات والربحية ، السيولة ، الحساسية لمخاطر السوق مهمته وأساسية جدا لما لها من ايجابيات لتحقيق الاستقرار المالي.

- إن منح الاستقلالية في العمل للهيئات التي تراقب القطاع المالي يمكن أن يدعم الاستقرار المالي ويزيد الاهتمام العالمي بإنشاء هيئات تنظيمية ورقابية.

- نجد أن الاستقرار المالي يعتبر من أهم الخطط الجديدة التي أصبح البنوك المركزية تسعى إلى الوصول إليها في جميع الدول المحلية والأجنبية لأنها تعتبر خطة مهمة مثل الاستقرار النقدي ومعالجة التضخم وتطبق أدوات السياسة النقدية لما لها من فائدة تخدم البنوك المركزية.

- **اختبار فرضيات الدراسة**

- يقوم البنك المركزي بعدة وظائف مهمة ومن أهم هذه الوظائف هي بنك البنوك نظرا لقيامه بهذه الوظيفة بتسوية ديونه بالمقاصة ويمد يد العون للبنوك التجارية عند الأزمات ويحتفظ باحتياطاتهم القانونية الإجبارية لديه .

– نقول بإن البنوك المركزية تساهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال السياسة النقدية ذلك بقيام البنوك بوضع عمال ومسيرين متمكنين في تطبيق أدوات السياسة النقدية بدقة للوصول إلى الهدف المراد تحقيقه.

– نقول أن الاستقرار المالي مهم بالنسبة للبنك المركزي لأنه يعتبر هدف يسعى البنك المركزي إلى تحقيقه وذلك بتفادي الأزمات والمخاطر و الاعتماد على الخبراء والمتمكنين في هذا المجال للوصول إلى تحقيقه بسهولة و بدون تعقيدات .

- **الاقتراحات والتوصيات** : إسنادا للخاتمة وما تتضمنه من نتائج فإنه يمكننا اقتراح ما يلي:

1– يجب وضع عدة قواعد مهمة من أجل معالجة المخاطر المالية لكي لا تكون عوائق في تحقيق الاستقرار المالي بالنسبة للبنوك المركزية وهذه القواعد متمثلة في تجارب نجحت فيها الدول الأجنبية أو المحلية وحققت مرادها .

2– وضع خطط وطرق سليمة ودقيقة من أجل عدم الوقوع في الأزمات والاضطرابات بالنسبة للبنوك المركزية من طرف مسيريها والخطط وطرق متمثلة في دراسات قام بها الخبراء لفائدة البنوك.

3– يجب الاعتماد على الخبراء والمتمكنين في الدول الأجنبية من اجل تبادل المعلومات وإعطاء الكثير الأفكار الايجابية في ناحية الوصول إلى الهدف وهو تحقيق الاستقرار المالي في البنوك المركزية .

4– تطوير قواعد البيانات بما يسمح بتوفير المعلومات لرسم السياسات واتخاذ قرارات وتشجيع البنوك وأجهزة ومراكز البحث في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

5– تقوية دور البنك المركزي خاصة مع تحرير الخدمات المصرفية، من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية من خلال مفهوم استقلالية البنك المركزي وفقا للأسس والمعايير الدولية.

6– يجب الأخذ بعين الاعتبار كل الشروط التي تحقق الاستقرار المالي من أجل الوضوح أكثر والشروط متمثلة في استقرار النقدي يعني استقرار أسعار الصرف ، انخفاض نسبة التضخم ...››.

- **أفاق البحث :**

1- الاستقرار المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي .

2- الاستقرار المالي وأثره في الطلب على رؤوس الأموال الاستثمارية .

3- دور البنوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي .

4- أهمية البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في الدول الأجنبية مع دراسة مقارنة بالبنك المركزي الجزائري.

قائـــمة المـــراجع والمصادر

أ-الكتـــب :

1- أحمد فريد مصطفى ، السيد حسن سهير محمد ، " **النقود والتوازن النقدي**" ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 .

2- بني هاني حسين ، " **اقتصاديات النقود والبنوك ، المبادئ والأساسيات**" ، أدوار مكتبة الكندي لنشر والتوزيع ، 2014 .

3- بن عداس جمال ، **السياسة النقدية ، النظامين الإسلامي والوضعي** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 .

4-بن علي بلعزوز ، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 2006 .

5- جلدة سامر ، " **النقود التجارية والتسويق المصرفي** " ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 2008 .

6- حسين جوهر عبد الله ، "**إدارة المشروعات الاستثمارية اقتصاديا ، تمويليا ، محاسبيا ، إداريا**" ، مؤسسة شباب الجامعة إسكندرية ، 2011 .

7- الحسيني فلاح حسين ، الدوري مؤيد عبد الرحمان ، "**إدارة البنوك**" ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ط2 ، 2003 .

8- الدوري زكريا ، السمرائي يسري ، **البنوك المركزية والسياسات النقدية** ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006.

9- راضي عبد المنعم ، عزت فرج ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، البيان للطباعة والنشر الإسكندرية ، 2001 .

10- رمضان زياد سليم ، جودة محفوظ أحمد ، " **إدارة البنوك**" ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1996 .

11-سعيد محمد ، سلطان أنور : " **إدارة البنوك** " ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005

12-سمحان حسين محمد ، يامن إسماعيل يونس ، " **اقتصاديات النقود والمصارف**" ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2011 .

13- سمحان حسين محمد ، يامن إسماعيل يونس ، " **اقتصاديات النقود والمصارف**" ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2011 .

14-سواينيرج أوجيت ، المترجم خالد العامري ، " **الاقتصاد الكلي**" ، دار الفاروق للاستثمارات الشفافية ، 2005 .

15- سويلم محمد ، " **إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية** "، دار الهماني للطباعة ، مصر ، 1996 .

16-العيسى نزار سعد الدين ، فطف إبراهيم سليمان ، **الاقتصاد الكلي** ، دار حامد للنشر ، الأردن ، 2006 .

17-الشافعي محمد زكي ،" **مقدمة في النقود والبنوك** "، دار النهضة العربية لطباعة والنشر نبيروت ، القاهرة .

18- شاكر القزويني ،" **محاضرات في اقتصاد البنوك** " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، تيزي وزو ، طبعة 05 ، 2011 .

19- شقيري فائق ، الأخرس عاطف ، سالم عبد الرحمن ، " **محاسبة البنوك** "، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ن عمان ، الأردن ، 2000 .

20- الشناوي أحمد إسماعيل ، مبارك عبد المنعم ، " **اقتصاديات النقود والبنوك والسواق المالية** "، الدار الجامعية ، جامعة الإسكندرية ، 2002 .

21- شيناسي غازي ، " **الحفاظ على الاستقرار المالي ، قضايا اقتصادية** "، 36 ، كتاب إلكتروني ، منشورات صندوق النقد الدولي ، 2005 .

22- الصيرفي محمد عبد الفتاح ، " **إدارة البنوك** " ، دار المناهج لنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 .

23- عبد الرحمان إسماعيل ، حربي محمد عريقات ، " **مفاهيم ونظم اقتصادية** "، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 .

24- عبد الرحمان إسماعيل ، دحوبي موسى عريقات ، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي** ، عمان ، الردن ، 1999 .

25-عبد اللاوي مفيد ، " **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**" ، مطبعة مزوار ، ساحة السوق الوادي ، 2007 .

26-عبد الله خالد أمين ، " **العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة** "، دار وائل للنشر ، عمان ، الردن ، 2000 .

27- العصار رشاد ، الحلبي رياض ،" **النقود والبنوك** "، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 .

28-غنيم أحمد محمد ،" **إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل** " ، المكتبة العصرية ، مصر ، ط1 ، 2007 .

29-الفولي أسامة محمد ، عوض الله زينب ، " **اقتصاديات النقود والتمويل** " ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2005 .

30-الفولي محمد أسامة ، عوض الله زينب ، " **اقتصاديات النقود والتمويل** "، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، د، ط ، 2005 .

31- قريصة صبحي تدريس ، "**النقود والبنوك** "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1983 .

32-كنعان علي ، " **النقود والصيرفة والسياسة النقدية** "، دار المنهل اللبناني ، 2012 .

33-لطرش الطاهر ،" **تقنيات البنوك** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ، 2005 .

34- مبارك عبد المنعم ، " **مبادئ علم الاقتصاد** "، الدار الجامعية ، مصر ، 1997 .

35-مبارك عبد النعيم، محمود يونس ، " **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**" ، دار الجامعية الإسكندرية ، 2002-2003 .

36-مجيد ضياء ، **الإقتصاد النقدي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000 .

37-مفتاح صالح ، **النقود والسياسة النقدية (المفهوم ، الأهداف ، الأدوات)** ، دار النشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005 .

38- الناقة أحمد أبو الفتوح ، " **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية** "، مدخل حديث للنظرية النقدية والسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، اسكندرية ، 1998 .

39- الناقة أحمد أبو الفتوح ، "**نظرية النقود والأسواق المالية** " ، مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ط 1 ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية .

40- نوري محمد ناظم ، الشمري ، " **النقود ومصارف والنظرية النقدية** "، دار زهران للنشر والتوزيع الجامعية المستصرفية ، ط1 ، 1999 .

41-هيلز بول ، وراسل كروجر ، وماريتا موريتي ، " **مؤشرات الحيطة الكلية ، أدوات جديدة ، لتقييم سلامة الاستقرار المالي ، التمويل ، والتنمية**" ، سبتمبر 2000 .

42-الوادي محمود حسين ، كاظم جاسم العيساوي ، " **الاقتصاد الكلي** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2007 .

43-يسري أحمد عبد الرحمان ، " **اقتصاديات النقود والبنوك** "، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ،2003 .

ب-مذكرات :

44-أكن لونيس ، **السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد ، فرع نقود وبنوك ، الجزائر ، 2010-2011 .

45- بن شيخ عبد الرحمان ، " **اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد** "، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص ، تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2008 ، 2009 .

46-بو عبد الله علي ،" **وظائف الإدارة المصرفية** " ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ، وتمويل ، بسكرة 2005، 2006 .

47- بوخاري الحلو موسى ، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقاته بالسياسة النقدية** ، دراسة تحليلية للأثار الإقتصادية للسياسة الصرف الأجنبي ، مكتبة حسين المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2010 .

48- حاج موسى نسيمة ، " **الأزمات المالية الدولية وآثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في العلوم الاقتصادية ، تخصص ما لية وبنوك ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2008-2009 .

49-دحاية نبيلة ، **دور سياسة الصرف الأجنبي في التاثير على السياسة النقدية** ، دراسة حالة الجزائر (2000-2012) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص مالية ونقود ، بسكرة ، 2014 .

50-ذهبي ريمة ، "**الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة LMD في العلوم افقتصادية ،جامعة قسنطينة ، 2012 ، 2013 .

51- شملول حسينة ، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية** ، رسالة ماجستير ، غ منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001.

52- صدفي ولد محمد عبد الرحمن ،" **البنك المركزي ومراقبة الائتمان** "، دراسة حالة مورتانيا للفترة (1992 -2002) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل، 2005 ، 2006 .

53-صالح الجلال أحمد محمد ، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية** ، دراسة حالة الجمهورية اليمنية ، (1990-2003) ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير ، نقود ومالية .

54- عاشور ناجية ،" **دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية** " ، (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس) ، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، 2014 .

55-عجلان صباح ، " **استقلالية البنك المركزي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي** " دراسة حالة الجزائر (1997، 2007) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، بسكرة ، 2007-2008 .

56-عبدلي إدريس ، **محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الإنحدار من (1970-2004)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع الإقتصاد الكمي 2006-2007 .

57-لكحل ليلى ، " **السياسة النقدية ومسارها في الجزائر**" ، مذكرة ماجستير ، غ منشورة ، عليه العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1999 .

58- المشهدي أحمد إسماعيل إبراهيم ،" **قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية (العراق –حالة دراسية) ، للمدة (1981 -2008)**"، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد ، جامعة بغداد ، 2010 .

59- مسمش نجاة ، **فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم** ، دراسة حالة الجزائر (1986 -2004) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، بسكرة ، 2004-2005 .

ج -جرائد ومجلات :

60-الاستقرار المالي هدف جديد لبنك المركزي ، جريدة الرأي موقع يوم الخميس 2014/06/24 .

61-الدكتور الرياض الفرس ، " **النظام المالي والسياسة النقدية**" ، ، قسم الاقتصاد ، مركز التميز في الإدارة ،جامعة الكويت .

فريق العمل : نصر عبد الكريم ، محمد عابد ، عبير أبو زيتون ، 2013 .

62-مفتاح صالح ، معارفي فريدة ، " **المخاطر الائتمانية : تحليلها -قياسها - إدارتها والحد منها** "، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ، إدارة المخاطر واقتصاد المفتوحة كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الزيتونة ، الأردن ، 2007 ، أفريل .

د مداخلات وملتقيات :

63-بوكساني رشيد ، مزيان أمينة ، "**الاستقرار المالي ، هيئة قطاع المحروقات في الجزائر ، أبحاث اقتصادية وإدارية** "، العدد العاشر ، جامعة بومرداس ، 2011 .

64-خلف محمد صمد الجبوري ، **دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجربة العراقية في ضوء القانون** ، **البنك المركزي العراقي** ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 7 / العدد 32 / 2012 .

65- زواوي الحبيب ، " **الاستقرار المالي والبنوك الإسلامية ، تحليل تجريبي**" ، مجلة دراسات اقتصادية مركز البصيرة ، للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، العدد 16 ، الجزائر ، جويلية ، 2010 .

66- عياشي قويدر وإبراهيمي عبد الله ، **أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق** ، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع التحديات ، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف.

67-منصوري زين ، **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، واقع التحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2004 .

ه -المواقع الإلكترونية :

68-http // www. Kau .edu.Sa /Files/0004534/Subjects .

69-http / refperdia .com / arab /wp –content / uploads / 2010 /04

1 – محمد فوزي ، **دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي** ، الموقع

70-http : // www . al sharq . com / news / delaihs / 240763 #.VE – h 3 w d b pc

71-www [/ S12E][/COLOR][/GENTER]. : مجلة العملات الأجنبية

72-www. cepli . fr 2006/03/12 ، 14:00

73-http : // www .altari,com/article/654238 ; intm
www .arab . eng .org

- الدور الاقتصادي المالي في فلسطين لمؤسسات الاقتراض المختصة وأثر ها على الاستقرار
74-http : // www .pma.ps/portais/1 /vsers/002/2/2
pubications/Arabic//25/08/25 AB/2588/25D8/25

75-http :// www .oba.edu.kn/rey and/104/Financial /system.ppt .